# موقف إبراهيم أنيس من "النظم" عند عبد القاهر

أ.د / عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر

أستاذ البلاغة والنقد بالكلية

عنى الدكتور أنيس فى دراساته اللغوية المقارنة بنظم الجمل، وترتيب كلماتها، وكيفية صياغتها صياغة صحيحة، على ضوء الضوابط النحوية، والأعراف اللغوية، فى سائر اللغات، ولا سيما اللغة العربية . وكان يطلق على ترتيب المفردات فى الجملة مصطلح (النظم اللغوى)، وأحيانا كان يسميه (نظام الكلام)، وقد اهتم بدراسة هذه العملية التركيبية اللغوية، فى الجملة العربية، وطريقة هندستها، ونظم أجزائها، فى صورها المختلفة، وأداه هذا إلى النظر فى كلام عبد القاهر فى مواضع متعددة، لكن تفسيره لمراده لم يكن سديدا فى أكثر الأحيان، بل كنت تجده فى بعض المواقف يفسر كلام الشيخ على غير وجهه، وكأنما كان يتعمد استفزاز القارئ الواعى، والتشويش على تراث الشيخ، ولوى أعناق كلامه، وتحميله مالا يحتمل، لحاجة فى نفس الرجل، تحدوه إلى هذا الخلط والإثارة، على نحو ما يصنع كثير من الكاتبين العرب، الذين يشككون فى كل ما هو قديم، (عربى أو اسلامى)، ويدعون لكل ما هو فى نظرهم (جديد)، أو غربى، ولو كانت أصوله عربية قديمة، وقد كنت أشرت فى دراسة أخرى سابقة - بعنوان: موقف إبراهيم أنيس من التقديم عند عبد القاهر .[1] إلى أن الأستاذ أنيس له مداخلات تتعلق بـ(النظم وشعبه) فى كلام شيخ البلاغيين، وتمنيت هناك أن تتهيأ الفرصة لتناول هذه الاعتراضات النظمية، والرد على الدكتور

---

(١) انظر هذه الدراسة فى (مجلة كلية اللغة العربية) بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد السادس (ص: ٣٣٧ - ٣٦٨) .

أنيس فى كل منها، على ضوء المضمون الصحيح، والتفسير الموضوعى لكلام عبد القاهر، فكان هذا البحث الذى أرجو أن يكون مكملا لسابقه، نافعا فى بابه، والله من وراء القصد .

**النظم من الجاحظ إلى عبد القاهر :**

النظم فى اللغة: التأليف، وضم شئ إلى شئ آخر، تقول: نظمت اللؤلؤ والخرز: جمعتهما فى سلك أو خيط .

والنظام - بكسر النون المشددة وفتح الظاء المخففة - ما نظمت فيه الشئ، من سلك ونحوه، قال اللغويون: (ومن المجاز: (نظم الكلام)، و(هذا نظم حسن)، و(انتظم كلامه) .

ومرادهم أن استعمال هذه المادة اللغوية (ن.ظ.م) فى جمع اللؤلؤ أو الخرز أو نحوهما بخيط أو سلك يُعدُّ من قبيل الحقيقة . واستعمالها فى تأليف الكلام، وربط بعضه ببعض، من قبيل المجاز. وقد جرى عرف الشعراء على إطلاق (النظم) على قرض نوع من الشعر، يخلو من العواطف والمشاعر، وكل ما يكون له الشعر شعرا ، ومن هنا أطلقوا هذا المصطلح على الرجز العلمى الذى أعد لضبط قواعد العلوم، كألفية ابن مالك فى النحو والصرف، ونحوها، واشتهر بدرالدين بن مالك بـ (بن الناظم) (ت٦٨٦هـ) [1] .

لكن هذه الكلمة قد ترددت على ألسنة أهل العلم، بمعنيين

---

(١) راجع (أساس البلاغة) ، (واللسان)، و(القاموس) فى - نظم - .

آخرين، أحدهما شاع عندهم قبل عبد القاهر، والآخر كان من اصطلاحات عبد القاهر.

## معنى النظم قبل عبد القاهر :

استعمل (النظم) قبل عبد القاهر مرادفا للأسلوب، أو الصنف من أصناف القول، كالشعر، والخطابة، وغيرهما، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح بهذا المفهوم هو (النظام) ت٢٢٤هـ - شيخ الجاحظ - وقد كان هذا الرجل معتزليا، وهو أحد أقطاب القول بالصرفة فى إعجاز القرآن، وأحد المنكرين لأن يكون إعجازه فى نظمه، والنظم عنده هو ما ذكرناه، يقول النظام: (أما التأليف والنظم والأسلوب فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله صرفهم عن الإتيان بمثله)[١].

وتلميذه (الجاحظ ت٢٥٥هـ) يستعمل هذه الكلمة بهذا المعنى، فيقول عن العرب: (ولهم بعد أصناف النظم، وضروب التأليف، كالقصيد، والرجز، والمزدوج، والمجانس، والأسجاع، والمنثور)[٢].

ويقول أيضا:(لأن رجلا من العرب لو قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، لتبين له فى نظامها ومخرجها، وفى لفظها وطبعها، أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها)[٣].

---

(١) (مقالات الإسلاميين) لأبى الحسن الأشعرى (ص: ٢٢٥).

(٢) (رسائل الجاحظ) :- حجج النبوه - (٣ : ٢٧٣). تحقيق هارون.

(٣) المرجع نفسه (٣ : ٢٢٩).

واضح من هذا الكلام عند الجاحظ وعند أستاذه أن النظم القرآنى قد أطلق إطلاقا أدبيا يقابل الأصناف القولية المألوفة عند العرب، من رجز، وقصيد، ومزدوج، وجناس، وسجع، ونثر.

فهو أسلوب جديد يضاف إلى تلك الأساليب المعروفة، وطريقة من طرق الأدب، وقد أطلق عبد القاهر مصطلح - الأسلوب - على (النظم) بهذا المعنى، فى قوله: (والأسلوب: الضرب من النظم والطريقة فيه)[1].

وينقل القاضى عبد الجبار - ت٤١٥هـ - عن شيخه (أبى هاشم الجبائى) كلاما، حول رجوع الفصاحة إلى اللفظ، أو إلى المعنى، ويتعرض فى ذلك لاستعمال - النظم - بمعنى الطريقة، أو الأسلوب من خطابة أو شعر، يقول القاضى: (قال شيخنا أبو هاشم: إنما يكون الكلام فصيحا لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولابد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ، ركيك المعنى، لم يعد فصيحا، فإذن يجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص، لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر، والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة، وقد يكون النظم واحدا، وتقع المزية فى الفصاحة، فالمعتبر ما ذكرناه)[2]. فأبو هاشم يجعل الفصاحة - كما ترى - فى جزالة اللفظ، وحسن المعنى، لا فى نظم الكلام وطريقته المخصوصة، وإذا كان الجبائى قد أطلق (النظم) هنا على الأسلوب

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٤٦٨-٤٦٩).

(٢) (المغنى فى أبواب التوحيد والعدل) جـ١٦: (إعجاز القرآن) (ﷺ: ١٩٧).

الأدبي، أيا كان نوعه، فإن الباقلاني - ت٤٠٣ هـ - يطلقه على ما في القرآن من خصوصية فريدة غير مألوفة، عند العرب، فهو - عنده - ليس شعرا، ولا نثرا، ولا خطبا، ولا سجعا، ولا موازنة، وإنما هو قبيل من الكلام، وجنس آخر من القول غير معهود لديهم .

لقد أطلق الباقلاني على هذه الخصوصية في القرآن اسم (النظم)، وجعلها إحدى وجوه إعجازه، يقول: (إن نظم القرآن - على تصرف وجوهه، وتباين مذاهبه - خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف، من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختص به، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد)[1] .

ولعل الباقلاني قد أفاد في هذا الوجه مما سبق أن نقلناه عن الجاحظ، وفكرة وصف انبهار العرب بالنسج القرآني في ذاتها قديمة، لعل أول من نوه بها هو (الوليد بن المغيرة) فيما روى عنه، حين عرف المشركون أنه أصغى لما تلاه عليه النبي ﷺ من القرآن، فأخذ ببلاغته الفائقة، فخشي الكفار من ذلك، فساوموه أن ينكر ما كان قد قاله في هذه البلاغة الربانية، ويقول فيها قولا يريح أفئدة صناديد قريش، ويغضب محمدا وأصحابه، فأبى ذلك بشدة، وقال مستنكرا: (وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، ولا برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي نقول شيئا من هذا)[2] .

---

(١) (إعجاز القرآن) للباقلاني (ص: ٣٥) .

(٢) راجع (الإتقان) للسيوطي (٢ : ١٤٩-١٥٠) .

أى أن نسج القرآن نسج فريد، لا يدانيه ولا يشبهه نسجهم، على اختلاف ألوان القول عندهم، إنه نسج وحيد فى بابه، فلا هو شعر، ولا هو نثر، وإنما هو قرآن [١] .

وكان (الرمانى) يطلق على هذه الخصوصية فى القرآن الكريم اسم (نقض العادة)، فيقول: (وأما نقض العادة فإن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة، منها الشعر، ومنها السجع، ومنها الخطب، ومنها الرسائل، ومنها المنثور الذى يدور بين الناس فى الحديث، فأتى القرآن بطريقة مفردة، خارجة عن العادة، لها منزلة فى الحسن تفوق به كل طريقة)[٢] .

ونحن هنا بحاجة إلى القول بأن إدراك هذه الخصوصية المفردة فى الأسلوب القرآنى شئ، وإطلاق اسم النظم عليها شئ آخر، فالذى صنعه الرمانى قبل الباقلانى هو تحديد هذا الوجه من وجوه الإعجاز، وتسميته (نقض العادة) .

وزاد الباقلانى على ذلك تسميته لهذه الخصوصية الفردية باسم (النظم) ولم يرتضى كثير مِن العلماء أن يكون ابتداء القرآن بنظم فريد غير مألوف، وجها من وجوه الإعجاز، وعللوا هذا بأن مخالفته لأساليب العرب، من شعر وخطب، وسجع ومزدوج، ورجز، لا تمنع من الإتيان بمثله، واضافوا أنه لو كان ابتداء القرآن بأسلوب فريد معجزا، لكان

---

(١) راجع (من حيث الشعر والنثر) د/ طه حسين (ص: ٢٥) ط (التاسعة) .

(٢) (النكت فى إعجاز القرآن) - ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن (ص: ١١١) .

مجرد الابتداء بأسلوب الشعر فى الجاهلية معجزا، ولـو صح هذا لكانت المحاولات الشعرية الأولية الركيكة فى أعماق العصر الجاهلى معجزة، وهو ما لا يخفى فساده [١] .

ولا يفوتنا أن ننوه بأن مصطلح (النظم) فى الفترة التى سبقت عبد القاهر قد كان عنوانا للبحث فى الأسلوب القرآنى، ووجوه إعجازه[٢]، فنحن تقرأ أن للجاحظ كتابا باسم (نظم القرآن)، جاءت منه نصوص فى كتبه التى بين أيدينا، وجاء ذكره فى كلام (الباقلانى) وغيره .

كما أن للواسطى - ت ٣٠٦هـ - كتابا عنوانه (إعجاز القرآن فى نظمه)، وبكل أسف فإن هذا الكتاب وسابقه، من الكتب المفقودة، ضمن ما فقد من نفائس التراث العربى الإسلامى، ولولا هذا لأمكننا أن نتعرف على معنى (النظم) فى الكتابين، وأغلب الظن أن النظم القرآنى عند (الجاحظ) يعنى ما قرره الباقلانى من بعده، وقد سبق كلام لكل منهما فى ذلك، أعنى أنه التأليف أو الأسلوب أو النمط اللفظى والبيانى الخارج عن عادة العرب، فى صياغة بيانهم، ويؤيد هذا قول الرافعى: (أما الجاحظ فإن رأيه فى الإعجاز كرأى أهل العربية، وهو أن القرآن فى الدرجة العليا من البلاغة التى لم يعهد مثلها)[٣] .

---

(١) راجع فى هذا (المغنى) لعبد الجبار (١٦/١٩٧-١٩٨) و(الطراز) للعلوى (٣ : ٣٩٥-٣٩٦) و(الإتقان) للسيوطى ( ٢ : ١٥٦) ، و (قضية اللفظ والمعنى) د/ العمارى (ص: ٣٢٠-٣٢١) ، و(الإعجاز القرآنى) د/عبد المغنى بركة (ص: ١١٢-١١٦) وغيرها .

(٢) راجع (نظرية المعنى فى النقد العربى) د/ مصطفى ناصف (ص: ٢٧) .

(٣) (إعجاز القرآن) للرافعى (ص: ١٤٦-١٤٧) .

ويقال: إن عبد القاهر قد شرح كتاب (إعجاز القرآن فى نظمه) للواسطى، شرحه شرحا كبيرا سماه (المعتضد)، و(شرحا آخر أصغر منه)[1] وقد يغرى هذا بأن نظن أن عبد القاهر قد بنى فى كلامه عن (النظم) على ما سبقه إليه الواسطى، لكن ليس فى أيدينا ما يؤكدُ هذا، ما دام الكتاب - بمتنه وشرحيه - مفقودا .

وممن له كلام فى (النظم) أبو سليمان حمد الخطابى ت٣٨٨هـ، فقد ذكر أنه (إنما تعذر على البشر الإتيان بمثل القرآن لأمور: منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية، وبألفاظها التى هى ظروف المعانى والحوامل لها، ولا تدرك أفهامهم جميع معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظوم التى بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: ١- لفظ حامل ٢- ومعنى به قائم ٣- ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة[2]. ويعنى فى هذا الكلام أنه جعل النظم لربط الكلام، وائتلاف بعضه ببعض، وهو فى موضع آخر يقول أيضا عن (رسوم النظم): (وبه تنتظم أجواء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة فى النفس يتشكل بها البيان)[3] .

---

(١) المرجع السابق (ص: ١٥٢) .

(٢) (بيان إعجاز القرآن) ، ضمن (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) (ص: ٢٦، ٢٧) ، (٣٦) .

(٣) المرجع نفسه (ص: ٢٩) .

وفى موضع ثالث ينوه بما تتميز به بلاغة القرآن من حيث (وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة)[1]، وتسمية ائتلاف الكلام بعضه ببعض بالنظم، والتنويه بما فى بلاغة القرآن من وضع الألفاظ مواضعها، من مظاهر النظم عند عبد القاهر، ومع هذا لا نستطيع أن نقول: إن الخطابى قد أدرك مفهوم النظم الذى قرره الشيخ، أو بشر به، لأننا نراه فى موضع آخر يستعمل لفظ النظم بالمعنى الذى شاع عند الجاحظ ومن تلاه، فتراه يقول: (فكيف يتوهم عليهم العجز عن معارضته والإتيان بمثله، وهم عرب فصحاء، مقتدرون على التصرف فى أودية الكلام، عارفون بنظومه: قصيده ورجزه وسجعه وسائر فنونه؟)[2].

## النظم عند عبد القاهر - ت٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ:

أما النظم عند عبد القاهر فهو (توخى معانى النحو وأحكامه والعمل على قوانينه وأصوله، فيما بين الكلم، على وفق الأغراض المقصودة من الكلام)[3] يقول الشيخ: (أعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض،

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٢٩).

(٢) المرجع السابق (ص: ٣٥).

(٣) (دلائل الإعجاز) (ص: ٣٧٠).

ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك .. ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء .. ، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا فى ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل، أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثانى صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تجىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا للآخر، فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التى ضُمِّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس)[1] .

فهذا تفسير لتوخى معانى النحو فيما بين الكلم، وبيان لكيفية الربط بين أجزائه، ومعلوم أن أى جملة لا تخلو من أن تكون عبارة عن تعلق اسم باسم، أو تعلق اسم بفعل، أو تعلق حرف بهما، وعبد القاهر لم يرد فى تحديده للنظم على هذا النحو أن يلمَّ الناظم بهذه الأحكام النحوية لذات الإلمام بها، وإنما ذلكَ لتوخى تلك الأحكام فى كلامه، وإلا لكان النحو والنظم سواء، ولعل هذاالمعنى يتضح من قول عبد القاهر: (واعلم أن ليس النظم إلا تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها.. ، وذلك

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٥٥) .

أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك: (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(وينطلق زيد)، و(منطلق زيد)، و(زيد المنطلق)، (والمنطلق زيد)، (وزيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق) .

وفى (الشرط والجزاء) .. ، وفى (الحال) ... فيعرف لكلٍّ من ذلك موضعه، ويجئ به حيث ينبغى له. وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه، نحو أن يجئ بـ (ما) فى نفى الحال، وبـ (لا) إذا أراد نفى الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن .

وينظر فى الجمل التى تُسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع (أم) ، وموضع (لكن) من موضع (بل) .

ويتصرف فى التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، فى الكلام كله، وفى الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغى)[1] .

إذن فليس النظم هو معرفة هذه الفروق النحوية المذكورة، فى الخبر، والحال، وأدوات الشرط، وأدوات النفى والعطف .. الخ، لأن

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٨١ - ٨٢) .

مجرد العلم بهذه الفروق والأحكام من شأن النحاة، أما دور النظم فهو إصابة كل من ذلك مكانه، واستعماله فى موضعه الذى يستحقه، فإذا لم يلتزم الأديب فى صناعة أدبه بهذه الأحكام والفروق النحوية فإن كلامه لا يترجم عن الغرض المقصود منه، لكونه قد رتب ترتيبا فاسدا، ونظم نظما مختلا، يقول عبد القاهر: (هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم ..، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه، ووضع فى حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه)[1].

ويذكر عبد القاهر أن (النظم) هو الثمرة الحقيقية لتعلم النحو وأحكامه فيقول: (إنه على الجملة بحث ينتقى لك من علم الإعراب خالصه ولبه، ويأخذ لك منه أناسى العيون وحبات القلوب)[2].

ويقول فى موضع آخر: (واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه .. ، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغى أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع، و(الفاء) للتعقيب بغير

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٨٢ – ٨٣).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٤٢).

تراخ، و(ثم) له بشرط التراخي، و(إن) لكذا، و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعرا، وألفت رسالة، أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه)[1].

ويستعرض عبدالقاهر بعض الشواهد التى شهد لها النقاد بالحسن، ويرى أنها فى حسنها تتفاوت، ولكنها ترجع فى حسنها على اختلاف درجاتها وطبقاتها إلى النظم، إذ وضع فيها كل وجه من وجوه النحو موضعه، وليس إلى تضمنها معانى لطيفة، أو حكم بليغة، أو أدب عال، أو استعارة، أو تجنيس، أو غير ذلك.

١- فأعلى طبقات النظم ما استشهد له عبد القاهر بقول البحترى:

إذا ما نهى الناهى فلجَّ بى الهوى ∴ أصاخت إلى الواشى فلجَّ بها الهَجْرُ

وقوله:

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ∴ تذكرت القربى ففاضت دموعها

وهذان البيتان من شواهد (المزاوجة)، كما لا يخفى عليك.

وقد أورد عبد القاهر مع هذين البيتين أبياتا أخرى، بعضها من شواهد (التقسيم مع الجمع)، وبعضها من شواهد التشبيه المركب: الحسى منه والعقلى، وبعضها من شواهد التشبيه المتعدد، وتلتقى هذه الشواهد جميعا - على اختلاف ما يستشهد له بكل منها - فى كونها مما (تتحد أجزاؤه، ويدخل بعضها فى بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، حتى أنك

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٢٤٩-٢٥٠).

تحتاج إلى أن تضع هذه الأجزاء فى النفس وضعا واحدا، ويكون حالك فيها كحال البانى، يضع بيمينه ههنا فى حال ما يضع بيساره هناك)[١] .

وأنت إذا تأملت هذه الشواهد وجدت فى كل منها (بناءً هندسيا يتماثل جناحاه تماثلا يضفى على نظمه الجمال والرواء، فحال الشاعر · وهو ينظمها - كان فعلا يشبه حال البانى، يضع بيمينه ههنا فى حال ما يضع بيساره هناك، ففى شاهدى المزاوجة ترى الفن الهندسى واضحا بين الشرط والجزاء، فنهى الناهى وما ترتب عليه من لجاج الهوى به، يقابله الإصاخة للواشى وما ترتب عليه من لجاج الهجر بها، وهكذا الاحتراب وفيض الدماء مع التذكر وفيض الدموع، وكذا الصورة فى شاهدى التشبيه المركب العقلى، وهما قول كثير عزة :

وإنى وتهيامى بعزة بعد ما ∴ تخليتُ مما بيننا وتخلت
لكا لمرتجى ظل الغمامة كلما ∴ تبوأ منها للمقيل اضمحلت

فحال كثير، مع هيامه بعزة، وتعلق أمله فيها، بعد أن تخلت عنه، كحال ذلك المحرور، الذى يرجو ظل الغمامة للمقيل، فكلما استظل بها انحسرت عنه)[٢] .

لا شك أن فى شواهد هذه الطبقة من (النظم) براعة فى التصوير، زائدة على مجرد - توخى معانى النحو - مما جعل عبد القاهر يعدها

---

(١) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٩٣-٩٦) .

(٢) راجع (نظرية العلاقات) د/ محمد نايل (ص: ٣٣) .

أعلى طبقاته، ويقول عنها: (إنها النمط العالى، والباب الأعظم، الذى لا ترى سلطان المزية يعظم فى شئ كعظمه فيه)[١].

٢- أما الطبقة الثانية أو المتوسطة فيندرج تحتها قول البحترى فى (الفتح بن خاقان):

بلونا ضرائب من قد نرى ∴ فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أيدت له الحادثات ∴ عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل فى خلقى سؤدد ∴ سماحا مرجًّى وباساً مهيبا
فالكسيف إن جئته صارخاً ∴ وكالبحر إن جئته مستثيبا

ويذكر عبد القاهر مظاهر حسن النظم فى هذه الأبيات، وأن سبب حسنها أن الشاعر قد توخى فيها معانى النحو، وأصاب فى ذلك كل الصواب، وأول ما يروقك منها قوله: (هو المرء أيدت له الحادثات)، ثم قوله: (تنقل فى خلقى سؤدد)، بتنكير (السؤدد) وإضافة (الخلقين) إليه، ثم قوله: (فكالسيف)، وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ، لأن المعنى لا محالة: فهو كالسيف، ثم تكرير (الكاف) فى قوله: (وكالبحر)، ثم أن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطا، جوابه فيه، ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله: (صارخا) هناك، و(مستثيبا) (ههنا)[٢].

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٩٥).

(٢) (دلائل الإعجاز) (ص: ٨٥-٨٦).

واضح من هذا التحليل أن مرجع ما تراه من حسن فى هذه الأبيات ليس شيئا غير النظم، وتوخى معانى النحو، إلا أن فى البيت الرابع براعة زائدة على مجرد توخى تلك المعانى، إذ ترى الشاعر قد قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه، ثم عاد على كل واحد من هذين الشرطين فأخرج منه حالا، على مثل ما أخرج من الآخر، فأضحى كل من شطرى البيت بناء هندسيا متناسقا، يشبه الآخر، وكأن الشاعر فى نظمه للبيت كان كالبانى يضع بيمينه هنا ما يضعه بيساره هناك .

لذا يصح لنا أن نلحق هذا البيت بالطبقة العليا، التى سبقت، وتظل الأبيات الثلاثة الأولى فى موضعها من الطبقة الثانية (المتوسطة) التى نحن بصددها . ويمكن أن يستشهد لهذه الطبقة أيضا بقول (ابراهيم بن العباس) فى الوزير محمد بن عبد الملك الزيات :

فلو إذ نبا دهر، وأنكر صاحب ∴ وسلط أعداء، وغاب نصير
تكون عن الأهواز دارى بنجوة ∴ ولكن مقادير جرت وأمور
وإنى لأرجو بعد هذا محمداً ∴ لأفضل ما يرجى أخ ووزير

وقد بين عبد القاهر سبب ما ترى فى هذه الأبيات من رونق وطلاوة، وحسن وحلاوة، وهو تقديم الشاعر للظرف الذى هو (إذنبا) على عامله الذى هو (تكون)، وإن لم يقل: (فلو تكون عن الأهواز دارى بنجوة إذ نبادهر)، ثم أن قال: (تكون)، ولم يقل (كان)، ثم أن نكر لفظ (دهر) ، ولم يقل (فلو إذنبا الدهر) .

ثم أن ساق هذا التنكير فى جميع ما أتى به من بعد، ثم أن قال: (وأنكر صاحب) ولم يقل: (وأنكرت صاحباً) [١].

فكل ما تراه من حسن فى هذه المواضع ليس لحسنه سبب إلا النظم وتوخى معانى النحو.

**٣- أما الطبقة الثالثة :**

فيحدثنا عبد القاهر عنها بقوله: (إن من الكلام ما أنت تعلمُ إذا تدبرته إن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية، حتى انتظم، بل ترى سبيله فى ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل فخرطها فى سلك، لا يبغى أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد فى نضده ذلك أن تجئ له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة فى رأى العين، وذلك إذا كان معناك معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظاً على مثله، كقول الجاحظ: (جانبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا، وحبب إليك التثبت، وزين فى عينك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى، وأشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك برد اليقين، وطرد عنك ذلك اليأس، وعرفك ما فى الباطل من الذلة، وما فى الجهل من القلة)[٢].

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٨٦).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٩٦،٩٧).

وقد أورد عبد القاهر مع نص الجاحظ المذكور شواهد أخرى، يصور بها معالم هذه (الطبقة الدنيا) من طبقات النظم، وأنت تراه قد ضبط هذه المعالم في كون المعنى فيها يتم التعبير عنه، دون روية وإعمال فكر، كأن يعبر عنه بجمل متماثلة، قد عطف بعضها على بعض، وهذا شبيه بمن عمد إلى لآل فخرطها في سلك، ولعلك تعلم أن الفكر هو معيار جودة العمل الأدبي، ومن هنا لم يكن لنص الجاحظ الذي بين يديك فضل من جهة نظمه، فنظمه عادي، لا رونق فيه، وإن كان نظما صحيحا، لكن فيه فضلا من جهة شرف معناه، ومتون ألفاظه، يقول الشيخ: (فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب، إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه وتأليفه، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخير سبيلا)[1].

وقد يظن ظان أن عبد القاهر هنا قد غض من قيمة فن الجاحظ الأدبية، ونال من طريقته الأسلوبية، لكن الأمر ليس كذلك، فعبد القاهر قد كان يعالج موضوع (النظم)، ويحدد معناه، ومعالم طبقاته، والذي صنعه نحو كلمة الجاحظ هنا، ليس فيه أكثر من أن جعلها في أدنى درجات النظم، وإلا فإنه في موضع آخر، كان يعالج فيه موضوع (السجع)، ووجوب مجيئه مطبوعا، يتبع المعنى، لا متكلفا يقتفي أثر الألفاظ، والبهرج الموسيقي.

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٩٨).

وفى هذا المقام أورد عبد القاهر نص الجاحظ المذكور، باعتباره شاهدا على ترك تكلف السجع، والانسياق مع الطبع، مع أن المقام الذى أنشأ فيه الجاحظ هذا الكلام من شأنه عند المغرمين بالمحسنات اللفظية، والأصباغ البديعية الحرص على ذلك، لكونه أنشأه فى خطبة كتابه (الحيوان)، إلا أن الجاحظ لم يعنه الاحتفال بالبديع (لأنه رأى التوفيق بين المعانى أحق، والموازنة فيها أحسن)[1].

ويقيس عبد القاهر توفيق الكاتب أو الشاعر فى صياغة معانية، على توفيق الرسام والنقاش فى صناعة الصور والنقوش، يقول:(وإنما سبيل هذه المعانى سبيل الأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدى فى الأصباغ التى عمل منها الصورة والنقش فى ثوبه الذى نسج، إلى ضرب من التخير والتدبر فى أنفس الأصباغ وفى مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجوهه التى علمت أنها محصول النظم)[2].

وإذا كان حسن الأساليب الأدبية راجعا إلى ما فى تأليفها من دقة فى توخى معانى النحو، التى هى - محصول النظم - فإن قبح الأساليب وفساد نظمها يرجع بالضرورة إلى عدم التوفيق فى صياغتها،

---

(١) راجع (أسرار البلاغة) (ص: ١٠-١١)، و(الحيوان) (١ : ١٣).

(٢) (دلائل الإعجاز) (ص: ٨٧-٨٨).

لعدم الاهتداء إلى التعبير عما فى النفس تعبيرا يتسق وأحكام النحو، ويسير على ضوئها، وقد أورد عبد القاهر شواهد متعددة من فاسد النظم، منها قول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مملكا ∴ أبو أمه حى أبوه يقاربه

وذكر أن فساد نظمه يرجع إلى أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من معانى النحو على غير الصواب، وقدم وأخر، وحذف وأضمر، وغير ذلك مما لا يستقيم له، ولا يسوغ على مقتضيات وأصول هذا العلم [1] .

وبهذا الذى قرره عبد القاهر - وهو رجوع حسن الكلام الى حسن نظمه، ورجوع فساده إلى فساد نظمه - تهيأ للشيخ أن يقول أيضا: (إن النظم هو سر الإعجاز) ، وبذلك حسم الأمر، فى قضية كثر الجدل حولها كثيرا، واستمر طويلا .

- فمن سابقيه من رأى أن القرآن الكريم معجز بكلمه المفردة، ومنهم من قال إنه معجز بترتيب حركاته وسكناته، ومنهم من قال إن العرب تحدوا بمقاطعه وفواصله، وسهولة ألفاظه، ومنهم من قال: إنه معجز بما تضمنه من بديع الاستعارات، ومنهم من قال: إنه معجز بمعانى كلماته المفردة. وقد رد عبد القاهر هذه الوجوه وغيرها، ليصل إلى رأيه فى القضية، ونجمل ذلك على النحو الآتى :

- لا يعقل أن يكون القرآن معجزاً بكلمه المفردة، لما يترتب على هذا،

---

(١) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٨٣-٨٤) .

وهو أن يكون قد حدث فى مذاقة حروف تلك الكلمات أوصاف لم تكن فيها قبل نزول القرآن .

- ولا يعقل أن يكون إعجاز القرآن فى - ترتيب حركاته وسكناته - أى: أن العرب تحدوا أن يأتوا بكلام كلماته فى زنة كلماته، لأن ذلك يخرج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماقة، فى نحو (إنا أعطيناك الجواهر، فصل لربك وجاهر)[1] .

- ولا يعقل أن يكونوا قد تحدوا أن يأتوا بكلام له مقاطع آيات القرآن وفواصلها، لأن هذا مجرد تعويل على مراعاة الوزن، والفواصل فى الآيات كالقوافى فى الشعر، وقدرة العرب على الشعر تفوق الوصف، فالتحدى بالفواصل لا يعجزهم، وقد خيل لبعضهم نحو هذا الوجه، فراح يضع كلاما، له مقاطع كأواخر الآى، مثل (يعلمون) ، و (يؤمنون) ، وأشباه ذلك .

- ولا يجوز أن يكون إعجازه فى أن لم يلتق فى حروفه ما يثقل على اللسان .

- كما لا يمكن أن تكون (الاستعارة) هى الأصل فى إعجازه، لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الإعجاز فى آى معدودة، فى مواضع من السور الطوال مخصوصة [2] .

---

(١) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٣٨٦-٣٨٧) .

(٢) اختلف العلماء فى (قدر المعجز من القرآن) ، فمنهم من يرى أن الإعجاز متعلق بالقرآن كله، ومنهم من يرى أنه متعلق بقليله وكثيره، ومنهم من يرى أنه متعلق بالسورة الواحدة من سوره، سواء كانت طويلة أم قصيرة، تشبثا بظاهر قوله: (فأتوا بسورة من مثله) (البقرة : ٢٣) ، فإذا كانت هناك آية بقدر حروف سورة الكوثر، فذلك معجز عندهم . وراجع (البرهان) للزركشى (٢ : ١٠٨-١٠٩) ، و(الاتقان) للسيوطى (٢ : ١٥٦ - ١٥٧) ، و(دلائل الإعجاز) (ص : ٣٨٦-٣٨٧) .

- ولا يجوز أن يكون إعجازه فى معانى كلمه المفردة، التى هى لها بوضع اللغة، لأنه يؤدى إلى أن يكون قد تجدد فى معنى - الحمد - و (الرب)، و(العالمين)، و(الملك)، و(اليوم)، و(الدين)، وصف لم يكن قبل نزول القرآن [١] .

ويلخص عبد القاهر من هذا إلى أن المزية فى القرآن، وسر إعجازه إنما هو فى نظمه، بمفهومه الذى تكرر ذكره، وهو توخى معانى النحو فيما بين الكلم، يقول عبد القاهر: (إن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه فى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غار نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع، وأنه إن أبى أن يكون فيها، كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه)[٢] ، ولهذا كان إطباق العلماء على تعظيم شأن (النظم)، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، ولا قدر لكلام إذا هو لم يجر على قوانينه، ولو بلغ فى غرابة معناه ما بلغ [٣] .

وبعد أن وضح عبد القاهر تماما أن النظم هو القطب الذى عليه المدار، وفيه تكون المزية وسر الإعجاز القرآنى، راح يوضح أسرار تكوين الجملة البليغة، فعقد أبوابا للمعانى التى تستفاد من كل صيغة يمكن صياغة هذه الجملة عليها، كأن يقدم فيها بعض أجزائها على بعض، أو

---

(١) (الدلائل) : الصفحات نفسها .

(٢) (دلائل الإعجاز) (ص: ٥٢٦) .

(٣) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٨٠) .

يحذف بعض هذه الأجزاء، أو يعرف أو ينكر، أو يظهر أو يضمر، أو أن تفصل هذه الجملة عن التى تسبقها،أو توصل بها بالواو، أو أن تاتى مقصورة أوغير مقصورة، وغير ذلك .

لقد درس عبد القاهر - فى مجال تطبيقه لنظرية النظم - العديد من الموضوعات منها: التقديم والتأخير، والحذف، وتعريف الخبر وتنكيره، وكونه اسما وكونه فعلا، ومزايا (إن)، والقصر على اختلاف طرقه، والفصل والوصل، وغيرها مما أطلق عليه عند المتأخرين (علم المعانى) .

كما درس الاستعارة، والتشبيه والتمثيل، والكناية، والمجاز العقلى وبعض المحسنات البديعية، مؤكدا على ارتباطها بالمعنى، واندراجها تحت النظم، لأن الاستعارة والمجاز والكناية والتشبيه داخلة فى النظم الذى به يكون القرآن معجزا، إذ هى من مقتضياته، لأنه لا يتصور أن يدخل شئ منها فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو .

أما ألوان البديع فقد رأينا عبد القاهر ينوه بشاهدين من شواهد أحد ألوانه، وهو - المزاوجة - ويحلق بهما فى آفاق النظم، حتى جعلهما من أعلى طبقاته، وكذلك صنع فى شاهد من شواهد (التقسيم مع الجمع) . وفى مطلع - أسرار البلاغة - عرض شواهد للجناس والسجع والحشو، وأنكر إنكارا شديدا أن يكون الحسن فى هذه الألوان عائدا إلى اللفظ، مؤكدا أنه يتعلق بالمعنى، لا فرق فى ذلك بين محسنات معنوية، ومحسنات لفظية، وهو بذلك يرد على أنصار اللفظ الذين كانوا قد ارتفعت أصواتهم، وظهرت خطورتهم على الأدب العربى فى عصره [1] .

---

(١) راجع (الدلائل) (ص: ٣٩٣) ، و (أسرار البلاغة) (ص: ٦-٢٠) .

## موقف إبراهيم أنيس من النظم عند عبد القاهر :

تناولنا فيما مضى مفهوم (النظم) عند الشيخ عبد القاهر، وعند سابقيه، وأطلنا فى بيان معناه عند الشيخ، والفرق بين دوره فى الكلام ودور النحو، وفى بيان طبقاته المختلفة، التى يتفاوت النظم بينها حتى يصل إلى حد الإعجاز، وغير ذلك من معالم كان توضيحها ضروريا للتمهيد لموضوعنا الأساسى فى هذه الدراسة، وهو: (موقف إبراهيم أنيس من النظم عند عبد القاهر) .

لقد عنى الدكتور أنيس بالنظم، وكيفية تركيب الجمل، وترتيب مفرداتها، فى اللغات المختلفة (الأوربية، والسامية، وغيرها)، واهتم كثيرا بدراسة هذا الجانب فى اللغة العربية، ووضح كثيرا من الفوارق والمقارنات بينها وبين أخواتها من اللغات بعامة، والسامية منها بخاصة .

وأداه هذا الموضوع إلى دراسة مواقع أجزاء الجملة (الأصلية والفرعية)، فى لغتنا العربية، وما يعترى هذه الأجزاء من أحوال، من تقديم أو تأخير، وتعريف أو تنكير، وغير ذلك مما يدرسه البلاغيون المتأخرون فى (علم المعانى) .

ومن هنا اقتضت طبيعة الموضوع أن يحتك بآراء البلاغيين وأن يتعرض لكلامهم، ولا سيما عبد القاهر الجرجانى، فى معالجته للنظم . ولا يفوتنا أن ننوه بأن أكثر الجوانب البلاغية التى يتناولها المتأخرون فى (علم المعانى)، يهتم بها الباحثون الأوربيون المحدثون، فى دراستهم لـ

(علم اللغة)[١] . وعلى دربهم يسير الدراسون العرب المتخصصون فى هذا المجال، وفى مقدمتهم الدكتور أنيس .

فلندعه يحدد لنا مراده بـ (النظم)، أوما سماه (نظام الكلام)، فيقول: (تخضع كل لغة لنظام معين فى ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا الترتيب فى تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النظام فى ناحية من نواحيه، لم يحقق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تمثل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين، سرت فيها الحياة، وعبرت عن مكنون الفكر، وما يدور فى الأذهان، وليست اللغة فى حقيقة أمرها إلا نظاماً من الكلمات التى ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، تحتمه قوانين معينة لكل لغة ..)[٢] .

ويصح لنا أن نستظهر من هذا الكلام مبدئيا، أن (النظم) عند الدكتور أنيس ليس بعيدا عن (النظم)، عند الشيخ عبد القاهر، ولعلنا نستطيع أن نرصد بينهما سمات مشتركة، فيما يأتى :

١- فحاصل النظم عندهما الالتزام بقوانين محدودة، فى أثناء صناعة الأعمال الأدبية، هى قوانين النحو واللغة .

٢- وهذا الالتزام يقتضى ربط الكلمات بعضها ببعض، ربطا وثيقا .

---

(١) مصطلح (علم اللغة) ، ومصطلح (النحو) ، يستخدمان بمعنى واحد، كأنهما مترادفان، عند الغربيين، وتجدهم أحيانا يطلقون على هذا العلم اسم (النحو المقارن)، أو (علم اللغة المقارن)، وتجدهم أحيانا أخرى يسمونه (النحو الوصفى)، أو (علم اللغة الوصفى) . راجع (عالم اللغة: عبد القاهر الجرجانى) د/البدراوى زهران، (ص: ١٣٩) .

(٢) (من أسرار اللغة) (ص: ٢٩٥) .

٣- وهذا الربط بين الكلمات المنظومة يجعل الكلمة المفردة، التى لا يضمنها نظم، ولا يحتويها تأليف، لا مزية فيها، ولا شأن لها . وقد أكثر عبد القاهر من التأكيد على هذا الأصل، ومن كلامه فى ذلك قوله: (إن الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها فى أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم ..)[١] ، وقوله: (واعلم أنى لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا، ولكنى أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معانى النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوخيها فيها)[٢] .

٤- أن الناظم للكلام يقتفى فى ترتيبه لكلماته أثر المعنى الذى يريد التعبير عنه، فترتيب الكلمات فى النطق يتبع ترتيب المعانى فى الذهن، ومن هنا فرق عبد القاهر بين نظم الكلمات، وبين ضم الشئ الى الشئ كيف جاء واتفق، ففى الحالتين نظم وتأليف، إلا أن المقصود وهو الأول، ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والصياغة والبناء والوشى والتحبير، وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضى كونه هناك، وحتى لووضع فى مكان غيره لم يصلح)[٣] .

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٥٣٩) .

(٢) (الدلائل) (ص: ٤١٠) .

(٣) (دلائل الإعجاز) (ص: ٤٩) .

٥- أنه إذا اختل هذا النظام فى ناحية من نواحيه، لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام. وقد مر بنا تعليل عبد القاهر لفساد النظم فى بيت الفرزدق، وهو عدم العمل بقوانين النظم الصحيح، والتى عبر عنها بتوخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم، أما الأستاذ أنيس فسنرى له فى تفسير الخلل النظمى فى هذا البيت كلاماً آخر، فإذا تركنا - نظام الكلام عند الدكتور أنيس، وجدنا أن له تعريفا للجملة يقترب من تعريفه للنظم، وتعريفه السابق للغة، فهو يقول: (إن الجملة، فى أقصر صورها أو أطولها، تتركب من ألفاظ هى مواد البناء التى يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها وينظم، ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوما، نطمئن إليه ولا نرى فيه خروجا عما ألفناه فى تجارب سابقة)[1].

ولا شك أن ضوابط النظم، وترتيب أجزاء الجملة فى اللغة العربية، غير ضوابط النظم المتبعة فى اللغات الأخرى، فللإنجليزية نظمها، وللفرنسية نظمها، وللهندية نظمها، وهكذا.

وقد ذكر الدكتور أنيس أن الباحث يستطيع أن يلمس عن قرب تلك الفروق بين نظم لغة وأخرى، إذا قام بترجمة قطعة من لغة إلى أخرى، لأنه سيجد نفسه مضطرا للالتزام بقوانين النظم، فى اللغة المراد الترجمة إليها، فعلى سبيل المثال هناك لغات يقدم فيها المسند إليه دائما، ويؤخر فيها المسند أبدا، وهناك لغات ليس فيها ذلك، ثم إن من اللغات ما يتحدد فيها للفاعل موضع، وللفعل موضع، وللمفعول موضع ثالث،

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٢٧٨).

كالإنجليزية الحديثة، والفرنسية الحديثة، ومن اللغات ما ليس فيها ذلك، بل لا تخضع فى (نظمها) وترتيب كلماتها لنظام معين، ولا تربط بين موضع الكلمة فى الجملة، وبين صفتها النحوية أو اللغوية، ولهذا يطلق عليها (اللغات الحرة)، ومنها اللاتينية القديمة، والإغريقية القديمة [1] .

**نظم أجزاء الجملة :**

ولنمض الآن فى متابعة كلام الدكتور أنيس حول (نظم أجزاء الجملة)، فسنجده يفتتح البحث التفصيلى لهذا الموضوع بما ذكره تحت عنوان (موقع المسند إليه فى الجملة)، فقد حرص على تقسيم الجمل إلى صورتين، لأن كل جملة إما أن تكون مشتملة على فعل، أو غير مشتملة، وفى كل إما أن تشتمل على نفى أو استفهام، أو لا ، ثم إن الفعل الذى تشتمل عليه الجملة، إما أن يكون ماضيا أو مضارعا، وعلى ضوء هذا راح الدكتور أنيس يتتبع الجمل، فى صورها المختلفة، ويحدد الأصل فى نظمها، وموقع المسند إليه، والمسند منها، ولم يخل هذا من مداخلات بلاغية، مع عبد القاهر غالبا، ومع غيره من البلاغيين أحيانا، وهو ما نستعين الله أن يوفقنا فى عرضه والتعليق عليه، على النحو الآتى :

**١- الجملة المشتملة على فعل ماض، وهى مثبتة :**

ويلتزم فى نظامها وترتيبها غالبا البدء بالمسند، وتأخير المسند إليه، وكل اللغات السامية، قال تعالى: ﴿ودَّ كثير من أهل الكتاب﴾[2]، وقال:

---

(١) (المرجع السابق) (ص: ٢٩٥-٢٩٩) .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٠٩ .

﴿قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها﴾[١] ، وقال: ﴿ختم الله على قلوبهم ﴾[٢] ، قال الدكتور أنيس: (ويندر الالتجاء لغير هذا النظام . وقد تتبعت الجمل القرآنية التى فيها لفظ الجلالة (الله) مسندا إليه، فرأيت الكثرة الغالبة فيها تجئ على هذا النسج .. ، ووجدت نحو ١٤ جملة فقط، من بين مئات الجمل، قد خولف فيها هذا النظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد فى آيات متتالية بسورة النحل وحدها: ﴿والله أنزل من السماء ماء - والله خلقكم ثم يتوفاكم - والله فضل بعضكم على بعض - والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم - والله جعل لكم من بيوتكم سكنا - والله جعل لكم مما خلق ظلالا ﴾[٣] ، وقد جاءت هذه الآيات الشريفة مفصلة لنعم الله على الناس، ودفعا لما قد يتوهم من أن لله شريكا فيها، أو أن للانسان يدا فى الحصول عليها، فاقتضى المقام أن يقصر أمر تدبيرها على الله سبحانه وأن يؤكد هذا المعنى فى أذهان الناس. ولذلك نعد هذا النظام، فى هذه الآيات، أسلوبا من أساليب القصر، يحسن ألا نلجأ إليه إلا حين نريد قصر صفة من الصفات على المسند إليه، ومتى استقر هذا فى الأذهان فلسنا بحاجة إلى دليل آخر على إفادة هذا القصر، كأن نلتمس من السياق، أو الملابسات دليلا على إرادة القصر بمثل هذا النظام) ، ثم يدعم هذا الذى ذهب إليه ببعض جمل عامية، تشبه فى

---

(١) سورة المجادلة / الآية ١ .

(٢) سورة البقرة / الآية ٧ .

(٣) سورة النحل / الآيات (٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١) على التوالى .

نظمها الآيات المذكورة، ثم يقول: (ليس بغريب إذن أن يكون تقدم المسند إليه فى تلك الجمل التى وردت فى سورة النحل، كافيا وحده للتعبير عن القصر والحصر، دون حاجة لأداة أخرى، ولا يقل مثل هذا القصر فى قوته عن القصر بطريق آخر من تلك الطرق التى يتحدث عنها البلاغيون)[١] ومؤدى هذا الكلام أن أى نظم أو جملة مكونة من مسند إليه أخبر عنه بفعل ماض مثبت، يفيد القصر، أعنى قصر المسند على المسند إليه، ولا يقل فى إفادته لذلك عن أى طريق من طرق القصر الاصطلاحية. ولا يحتاج مثل هذا الأسلوب، أو النظم، أو الطريق الجديد الذى يحاول المرحوم أنيس إيهامنا أنه قد ابتكره، إلى قرينة تدعم دلالته على القصر، من سياق، أو مقام.

وقد أشرت فى دراسة أخرى[٢] إلى أن هذا يختلف عما ذهب إليه عبد القاهر، فإن هذه الصورة عنده تدخل فيما يفيد فيه تقديم المسند إليه على خبره الفعلى التخصيص أو التقوى، بحسب المقام، إذن فخطورة ما قاله الدكتور أنيس فيما تضمنه من تعميم، أى تعميم استخدام الجمل التى يتقدم فيها المسند إليه على خبره الفعلى (الماضوى والمثبت)، لإفادة معنى القصر، ونحن لا ننكر أن هذا المعنى يمكن أن يستفاد بمثل هذا النظم، إلا أنه فى هذه الإفادة يعتمد على

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٠-٣١١).

(٢) راجع (موقف الدكتور إبراهيم أنيس من التقديم عند عبد القاهر) بحث بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد السادس (ص: ٣٥٢-٣٥٣).

المقام، وإلا فلماذا لم يؤكد الدكتور أنيس دعواه بشواهد فصيحة، تستغنى فى إفادتها هذا القصر عن المقام والسياق، ولجأ إلى أساليب عامية، من قبيل (محمد ضرب على) ؟

ثم إن ما نوه به المرحوم أنيس، فى آيات سورة النحل، قد رددده المفسرون، لكنهم يختلفون عنه فى أمرين: الأول أنهم لا ينفون دلالة تقديم المسند إليه على خبره الفعلى - الماضوى - على تقوى الحكم، وهذه الدلالة لا تتعارض مع التخصيص. الأمر الثانى: أنهم عولوا فى كون هذا الأسلوب مفيد للقصر فقط، أو للقصر والتقوى معا على المقام، يقول (الطاهر بن عاشور): فى قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا ﴾[1] : (.. الإخبار عن اسم الجلالة بالخبر الفعلى يدل على تقوية الحكم وتحقيقه، على نحو قولهم: (هو يعطى الجزيل)، ويفيد مع التقوية دلالة على الاختصاص، أى اختصاص تنزيل الكتاب بالله تعالى .. ، والتحقيق الذى درج عليه صاحب الكشاف، فى قوله تعالى: ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾[2] هو أن التقوى والاختصاص يجتمعان فى إسناد الخبر الفعلى إلى المسند إليه، ووافقه على ذلك شراح الكشاف)[3] .

---

(١) سورة الزمر / الآية ٢٣ .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٥ .

(٣) (تفسير التحرير والتنوير) (٢٣ : ٣٨٣) ، وراجع (دلائل الإعجاز) (ص: ١٢٨-١٣٨) ، (والكشاف) (١ :١٨٦) ، (٣ : ٣٩٤) .

**٢ـ الجملة المنفية أو الاستفهامية التى تشتمل على فعل ماض:**

والتصور العقلى لجملة مسندها فعل ماض، وتعتمد على استفهام أن تأتى أداة الاستفهام قبل المسند، كما فى قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ﴾(١) ؟ أو أن تأتى هذه الأداة قبل المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(٢) ؟ وقوله: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(٣) ؟

أما فى حالة النفى، فإن الصور تكون ثلاثا، لأن النفى إما أن يكون قبل المسند، كما فى قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾(٤) ، وإما أن يكون قبل المسند إليه، ولم يجد المرحوم أنيس لهذه الصورة شاهدا من القرآن، فاستشهد لها بقول المتنبى :

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله ∴ ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر

وإما أن يأتى النفى بين المسند إليه والمسند، ولم يعثر الدكتور أنيس لهذه الصورة على شاهد فى الأساليب الصحيحة، وهى نحو قولك: (أنا ما فعلت)(٥).

---

(١) سورة العنكبوت / الآية ٢ .

(٢) سورة الأنبياء / الآية ٦٢ .

(٣) سورة المائدة / الآية ١١٦ .

(٤) سورة الأحزاب / الآية ٤ .

(٥) راجع (من أسرار اللغة) (ص: ٣١١ - ٣١٣) .

ويعنينا الآن أن الدكتور أنيس يتفق مع عبد القاهر والبلاغيين، فى كون تقديم المسند إليه - الذى يلى الاستفهام أو النفى - على المسند الفعلى (الماضوى) مفيدا للقصر، يقول الدكتور أنيس: (فإن تقدم المسند إليه على المسند، فى هذا النوع من الجمل أحسسنا أن كلا من المتكلم والسامع يفترض أن الحدث قد كان، وأن موضع نفيه أو استفهامه هو المسند إليه نفسه وبذاته، فعليه ينصب النفى أو الاستفهام .. ، ففى قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ﴾[1] ؟ وفى مثل ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[2] ؟ نعرف أن الحدث قد وقع فعلا، فقد كسرت الأصنام، وقد قيل للناس اتخذوا عيسى وأمه إلهين، ولكن الاستفهام الإستنكارى منصب على المسند إليه، فهو محل التساؤل، ولذا نعد هذا الأسلوب طريقا آخر من طرق القصر والحصر)[3] .

وفى بيت المتنبى السابق يقول: (فالشعر قد قيل فعلا، وتم نظمه، وإنما محل النفى أن يكون الشاعر وحده هو الذى قام بنظمه، ولنا من نفس البيت الدليل الكافى على إرادة القصر والحصر، وهو كلمة وحدى)[4].

والدكتور أنيس فى كلامه هذا يحذو حذو الشيخ عبد القاهر، ولا يخالفه فى شئ، لكن الرجل كثيرا ما يسوق لك عبارة توحى بأنه مبتكر، ومجدد، مثل هذه العبارة الواردة فى النص السابق، وهى قوله: (ولذا

---

(١) سورة الأنبياء / الآية ٦٢ .

(٢) سورة المائدة / الآية ١١٦ .

(٣) ، (٤) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١١ - ٣١٣) .

نعدُ هذا الأسلوب طريقا آخر من طرق القصر والحصر)، فهذه العبارة توهم أنه هو أول من نوه بهذا الطريق من طرق القصر، وهو طريق (تقديم المسند إليه المسبوق باستفهام أو نفي، على خبره الفعلي الماضوي)، لكن المعروف عند البلاغيين أن من طرق القصر (التقديم)، على اختلاف صوره، والصورة التي معنا داخلة في هذا العموم، ثم إن عبد القاهر قد نص على أن تقديم المسند إليه، المسبوق باستفهام على خبره الفعلي، في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾[1]، يفيد التخصيص والقصر، حيث قال: (المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل: (أتسمع الصم)، هو أن يقال للنبي ﷺ: (أأنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم؟ وأن يجعل في ظنه أن يستطيع إسماعهم، بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم)[2].

ثم إن عبد القاهر قد وضع لتقديم الاسم - أيا كانت صفته النحوية - على الفعل، وتقديم الفعل عليه، ضابطا عاماً، وحاصله أنك إذا استفدت من تقديم الاسم على الفعل، في أسلوب استفهامي، فائدة بلاغية كالقصر مثلا، وجب أن تستفيد هذه الفائدة بعينها، من اسلوب خبري، قدم فيه الاسم على الفعل، ما دام النَظم في الحالتين واحدا، وعبارة الشيخ في ذلك هي: (واعلم أن معك دستوراً لك فيه، إن تأملت، غنى عن كل سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في

---

(١) سورة الزخرف / الآية ٤٠.

(٢) (دلائل الإعجاز) (ص: ١٢٠-١٢١).

(الاستفهام) معنى لا يكون له ذلك المعنى في (الخبر). وذاك أن (الاستفهام) استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك. فإذا كان كذلك، كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في (الاستفهام)، فيكون المعنى إذا قلت: (أزيد قام؟) غيره إذا قلت: (أقام زيد؟)، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: (زيد قام)، (وقام زيد) سواء [1].

فكلام عبد القاهر هنا واضح في أنه دعوة إلى التسوية بين تقديم الاسم على الفعل وعكسه في الاستفهام، وبين تقديم الاسم على الفعل وعكسه، في الخبر، فمتى كان أحد النظمين مفيدا لفائدة، فمن الواجب أن يفيدها النظم الآخر، لأنه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما دخلت عليه أداة استفهام، فجعلته استخبارا، بعد أن كان خبرا.

---

(١) (دلائل الاعجاز) (ص: ١٤٠).

وقد فهم المرحوم أنيس من هذا النص الذى سقناه من كلام عبد القاهر أنه لا يسوى بين نظم الاستفهام وبين نظم الخبر، من جهة المعنى أو المغزى البلاغى، بل يسوى بينهما من جهة اللفظ، وعلى أثر هذا الالتباس فى الفهم راح يتهم عبد القاهر بالمغالاة والتناسى لأشياء لغوية لم يقصد عبد القاهر إليها أصلا [1].

---

(١) ذكر المرحوم أنيس أنه (يجب ألا نتصور أن الجمل المثبتة تكون كالجمل المنفية، وأشباهها من جمل استفهامية، فى نظامها وهندستها، وفيما تتطلب من ظواهر لغوية أخرى)، ثم قال: (وقد كنت أظن أن هذا الأمر بديهى، لا يحتاج إلى نزاع طويل، أو جدل عقيم، حتى قرأت لعبد القاهر ذلك النص الذى يفيد أن الجملتين فى رأيه تستويان) . وهذا ادعاء باطل من المرحوم أنيس، ولوى لأعناق كلام عبد القاهر، وتفسير له على غير وجهه، للنيل من الرجل، والتشويش على تراثه، كرمز من رموز هذه الأمة، وقمة من قممها العالية. إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: (فى أى شئ كان الأسلوب الاستفهامى والأسلوب الخبرى يستويان فى كلام الشيخ؟) ، هل فى نص عبد القاهر إشارة إلى أنهما يستويان فى (نظمهما، وهندستهما، وما يتطلبان من ظواهر لغوية أخرى)، كما ادعى المرحوم أنيس ؟؟ . ليس فى نص عبد القاهر إشارة ما إلى شئ من هذه الجوانب اللغوية، أو استواء الخبر والاستفهام فى النظام اللغوى . إنما كان حديثه عن المغزى - أو المعنى - البلاغى لتقديم الاسم على الفعل، فى نظمى الاستفهام والخبر، وأنك إذا أفدت بتقديمك للمسند إليه على خبره الفعلى، فى اسلوب استفهامى، فائدة كالقصر مثلا، فإنك ستجد هذه الفائدة حاصلة من هذا التقديم، ولو أسقطت همزة الاستفهام من النظم المذكور، وصيرته خبرا، لكن الدكتور أنيس يأبى هذا الفهم لنص عبد القاهر، ويصر على تفسيره على هواه، وتحميله مالا يحتمل، بل ويتهم عبد القاهر فى ذلك بالمغالاة، والتناسى، و ، ..الخ، يقول: (وفى الحق أن عبد القاهر يغالى فى هذا الدستور،ومتناسياً أن النفى يرتبط بالاستفهام ارتباطا وثيقا، وأن ذلك الاستفهام الإنكارى ليس فى حقيقته إلا نفيا، ومتناسياً أن جملة مثل: (كانوا يجادلون بالباطل فيضلون الناس عن الطريق السوى)، يصيبها ذاك التغيير اللغوى المعروف مع النفى والاستفهام، فتصبح (أكانوا يجادلون بالباطل فيضلوا الناس عن الطريق السوى)؟، ومتناسيا أنه مما يجوز الابتداء بالنكرة أن تكون معتمدة على نفى أو استفهام!!) وانظر(من أسرار اللغة) (ص:٣٠٩-٣١٠) .

هذا، والمفروض أن ما قيل فى مضمون تقديم المسند إليه المسبوق باستفهام، على خبره الفعلى الماضوى، فى الآيتين: (أأنت فعلت ..الخ) و(أأنت قلت ..الخ)، ينسحب على كل نظم يشبههما، كهذا الذى تراه فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[1].

فقوله: (آلله أذن لكم)، قد جاء على صورة الآيتين المذكورتين، مما يعنى أن يكون المتكلم والمستمع هنا يفترضان أن الإذن قد كان، وأن الاستفهام منصب على المسند إليه - وهو لفظ الجلالة - وكأنه عز وجل ينكر عليهم وقوع إذن منه فيما حللوا وفيما حرموا، وهذا يقتضى نسبة الإذن إلى مسند إليه آخر غير الله، ما دام الاستفهام الإنكارى عن الفاعل فى نظائر النظم الذى معنا يقتضى انتفاءه عن المسند إليه المذكور. ولما كان عبد القاهر قد ذهب فى هذه الآية إلى غير ما قرره هو بنفسه فى نظائرها، ومنها الآيتان المذكورتان قبلها، حيث جعل الاستفهام الإنكارى هنا منصبا على الفعل - وهو الإذن - بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فجعل إنكار الفعل بهذه الصورة التى فى الآية أبلغ مما لو جاء الفعل - أذن - بعد همزة الإنكار، بأن تقول مثلا: (أأذن الله لكم؟)، وحجته فى هذا أن الفعل المذكور، لا فاعل له غير الفاعل المذكور، وهو الله، فإذا انتفى - بمقتضى الاستفهام الإنكارى الذى يتضمن النفى - كونه تعالى قد أذن لهم فى تحريم ما حرموه، وتحليل ما حللوه، فقد انتفى وقوع الإذن مطلقا.

---

(١) سورة يونس / الآية ٥٩. - وراجع دلالة الإعجاز ص١١٥.

فلهذا كله تمسك الأستاذ أنيس بظاهر نظم الآية، فطالب عبد القاهر أن يجعلها - من حيث وقوع المسند إليه فيها بعد همزة الاستفهام - مثل الآيتين المذكورتين، فى كون السؤال عن الفاعل فى مثل هذا الأسلوب يقتضى تصور وقوع الفعل المذكور من فاعل آخر غير المسند إليه المذكور، يقول المرحوم أنيس: (ولست أدرى لم تردد عبد القاهر فى جعل قوله تعالى: ﴿آلله أذن لكم؟﴾ من هذا النوع؟ - يقصد ما تقدم بيانه، من دلالة تقديم المسند إليه المسبوق باستفهام، فى الآيتين السابقتين، على القصر، والإقرار بوقوع الفعل، وتصور نسبته إلى فاعل آخر غير المذكور - ولِمَ لم يعتبر أن الإذن بتحليل بعض الأشياء، وتحريم البعض الآخر، قد وقع فعلا من القسيسين والرهبان وأن موضع التساؤل والإنكار هو أن الإذن من الله سبحانه، فالله سبحانه وتعالى يقول قبل هذه الآية: (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا)، ثم يعقب عليها بقوله: (آلله أذن لكم ؟!!) [1] .

ويحق لنا أن نلاحظ شيئا جاء فى هذا النص، ذلك أن قوله (ولست أدرى لم تردد عبد القاهر فى جعل قوله تعالى (آلله أذن لكم؟) من هذا النوع؟)، يوحى بأن الشيخ قد ذهب إلى ما ذهب إليه، فى الآية، بعد تردد أوشك !! مع أن هذا لم يحدث، فلا أثر فى كلامه لتردد أوشك، ثم إن ما اعترض به الأستاذ أنيس على عبد القاهر، مذكور فى حواشى المفسرين، فقد ذكر الشهاب أنه (قيل إن المراد من الإنكار فى الآية نفى

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٣) .

التحقق، لا نفى الانبغاء، فالمعنى على تقديم الفاعل المعنوى - وهو لفظ الجلالة - على الإذن: أن الإذن الموجود، لم يصدر منه تعالى، بل من شياطينهم، لا أنه ينتفى انبغاؤه من الله دون غيره)[1] وبهذا تعلم أن الصورة التى صاغ بها الأستاذ أنيس اعتراضه علىعبد القاهر، تدل على خبث واضح، وتشويش متعمد، فهو يصفه بالتردد، ولا تردد هناك، وهو يتعمد إثارة القارئ على الشيخ، فى تجاهل الضابط الخاص الذى خصت به هذه الآية عن نظائرها فى كلام الشيخ، وهو أن يلى فاعل الفعل أو مفعوله همزة الإنكار، ثم يعطف عليه نظيره بأم، إن وجد، والحال أن الفعل المذكور محصور فى المعمول المذكور، فاعلا كان أم مفعولا، سواء كان واحداً أم متعددا، فيكون هذا إنكار للفعل من أصله .

**٣- الجملة المضارعية المثبتة :**

ولها صورتان: الأولى تبدأ بالمسند، يليه المسند إليه، مثل﴿يريد الله بكم اليسر﴾[2]، فهذه جملة فعلية لكونها صدرت بفعل، فإن قدمت المسند إليه صارت اسمية، مثلة ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾[3] والأستاذ أنيس لا يفرق بين أن تخبر عن اسم بفعل مضارع، وأن تخبر عنه باسم فاعل مشتق منه، فلا فرق عنده بين الآية، وبين أن تقول: (والله الداعى إلى دار السلام).

---

(١) راجع (حاشيه الشهاب على البيضاوى) (٥ : ٤٣) .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٨٥ .

(٣) سورة يونس / الآية ٢٥ .

وقد نقبل منه هذا لو سوى بينهما فى وجوب التطابق مع المسند إليه فى التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، أما أن يهدر الفرق بينهما فى المعنى فمما لا نقبله، ولا نقبل اعتراضه الساخر على عبد القاهر فى ذلك، حيث يقول: (فلا فرق بين المضارع فى مثل هذه الجمل، حين يتقدم المسند إليه، وبين ما يشتق منه من صفة، لا فى معناهما، ولا فيما يصيب كلا منهما من تغيير مع التثنية أو الجمع أو التأنيث .. ، وقد أجهد عبد القاهر نفسه، وأجهدنا معه، حين حاول أن يتلمس فروقا بين استعمال الفعل المضارع، واستعمال ما اشتق منه، زاعماً لنا أن المعنى مع المضارع يفيد التجدد، ووقوع الحدث شيئا فشيئاً، فى حين أنه مع المشتق لا يكاد يعدو ثبوت الصفة وحصولها، ويجارى عبد القاهر فى هذا كل البلاغيين، ويسوقون لنا ذلك الشاهد المشهور :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة ∴ بعثوا إلى عريفهم يتوسم[1]

وفى الحق أن التجديد هنا مستفاد من التعبير بكلمة (كلما)، لا من استعمال المضارع (يتوسم) [2] .

ويذكر المرحوم أنيس أنه لا يكاد يشعر بهذا الفرق، الذى نوه به

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبرى، و (عكاظ): سوق بين نخلة والطائف، كان يجتمع فيها العرب، ويتعاكظون، أى يتفاخرون، والعريف: رئيس القوم، أو النقيب الذى هو دون الرئيس، و (التوسم): تفرس الوجوه وتصفحها وتخيلها، والمعنى: أن لى على كل قبيلة جناية، فمتى وردوا عكاظ طلبنى القيم بأمرهم. وراجع: (معاهد التنصيص) (١ : ٢٠٤) .

(٢) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٤-٣١٥) ، وينظر (دلائل الإعجاز) (ص: ١٧٦) .

عبدالقاهر بين المضارع (يرزق)، فى قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾[١]، وبين اسم الفاعل (رازق)، لو كانت الآية (هل من خالق غير الله رازق لكم).

ثم يقول: (وربما يصدق كلام عبد القاهر مع تلك الصفات المشبهة التى تفيد الثبوت، والتى لا حيلة للمرء فيها، كالطويل والقصير ونحو ذلك، .. وإنما الذى تلحظه فى أساليب اللغة هو المناظرة بين المضارع وما اشتق منه، حين يكون الفعل اختياريا معبرا عن الحدث ..)، (فالمضارع حين يقع بعد المسند إليه، لا يكاد يعبر إلا عما يعبر عنه الوصف المشتق فى مثل هذا الموضع)[٢] وعلى الرغم من أننى تناولت رأى الدكتور أنيس فى هذه القضية، فى سياق آخر[٣]، إلا أن ما نحن فيه، من متابعة كلام الرجل حول (نظم أجزاء الجملة)، قد فرض العودة لهذه الجزئية هنا، وينبغى - ونحن نتدرج لمناقشة ما قاله فى ذلك - أن نتذكر أن الفرق بين الإخبار بالاسم، والإخبار بالفعل (فرق لطيف، تمسُّ الحاجة إليه فى علم البلاغة) كما ذكر عبد القاهر.

**ومن المفيد أن نسجل الحقائق الآتية :**

١- أنه لا فرق عند عبد القاهر بين أن تخبر باسم فاعل، وبين أن تخبر

---

(١) سورة فاطر / الآية ٣.

(٢) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٥).

(٣) راجع (موقف إبراهيم أنيس من التقديم عند عبد القاهر) بحث بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط (العدد السادس) (ص: ٣٥٦ - ٣٦٠).

بصفة مشبهة، فكلاهما اسم، والاسم يقتضى ثبوت الصفة وحصولها، بخلاف الإخبار بالفعل الذى يقتضى حدوث المعنى شيئا فشيئا .

وقد أقر المرحوم أنيس بالفرق بين الفعل والصفة المشبهة، دون الفرق بينه وبين اسم الفاعل، كما رأيت .

٢- أن عبد القاهر قد أورد شواهد خمسة، فى معالجته لهذا الموضوع: ثلاثة أبيات شعرية، وآيتين، أما الأبيات الشعرية فهى قول الأعشى يمدح المحلق:

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ∴ إلى ضوء نار فى يفاع تحرق[1]

وقول النضر بن جؤية :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ∴ لكن يمر عليها وهو منطلق

وقول طريف العنبرى: أو كلما وردت عكاظ .. البيت، وأما الآيتان فقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[2] وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾[3] وقد اكتفى الأستاذ أنيس من هذه الشواهد بشاهدين، هما البيت الأخير، والآية الأخيرة، وأغلب الظن أنه تعمد ذكر

---

(١) وبعده: تشب لمقرورين يصطليانها ∴ وبات على النار الندى والمحلق

و(لاحت): نظرت، واليفاع: الجبل المرتفع، والمقروران: اللذان اشتد عليهما البرد، والاصطلاء: الاستدفاء بالنار .

(٢) سورة الكهف / الآية ١٨ .

(٣) سورة فاطر / الآية ٣ .

بيت العنبرى، حيث قرأ هذا الرأى الذى يجعل التجدد من كلمة (كلما)، لا من الفعل (يتوسم)، فأوهمنا أن هذا الرأى له هو، مع أنه قد ورد فى كلام ابن السبكى حيث يقول: (وقد يقال: إن التجدد فى هذا البيت فهم من (كلما)، الدالة على التكرار، الذى هو ملزوم التجدد، فإن كان المراد أن معنى (يتوسم) أنه فى كل مرة يتكرر التوسم فقد يمنع، إلا أن هذا البيت ذكره المصنف مثالا، لا شاهدا)[1].

٣- والفرق بين الأستاذ أنيس، وبين (السبكى) أن الأول قد عرض هذا الرأى عرض الواثق من صحته، فقد رأيته يقول: (وفى الحق أن التجديد هنا مستفاد من التعبير بكلمة (كلما)، لا من استعمال المضارع: يتوسم)، أما الثانى فقد عرضه بصيغة التمريض، حيث بدأه بعبارة (قد يقال: ..).

والمعروف أن للتجديد معنيين :

الأول: دلالة الفعل على حصول حدث، لم يكن حاصلا من قبل .

الثانى: دلالة الفعل المضارع على تكرار الحدث وتجدده .

ولو نظرت إلى الفعل المضارع (يتوسم)، فى البيت، لوجدته صالحا لإفادة التجدد، بالمعنيين المذكورين جميعا، فالتوسم يحدث من عرفاء القبائل، ويتكرر وقتا فوقتا، ولا ينكر أحد أن لـ (كلما) دوراً فى هذه الدلالة، لكن هذا لا يعنى أن يسلب المضارع من دلالته عليها، فهناك شواهد يدل فيها هذا الفعل على التجدد الاستمرارى، أو التجدد

---

(١) (عروس الأفراح) (٢ : ٢٨) .

المتكرر، وليس فى سياقها كلمة (كلما)، كقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[١]، وقوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٢]، وغير ذلك كثير، (فقد جئ فى وصف الطير فى الآية الأولى بـ "صافات" بصيغة الاسم، لأن الصف هو أكثر أحوالها عند الطيران، فناسبه الاسم الدال على الثبات، وجئ فى وصفهن بالقبض بصيغة المضارع، لدلالة الفعل على التجدد، أى ويجددن قبض أجنحتهن فى أثناء الطيران، للاستعانة به على مواصلة الحركة وسرعتها)[٣] و(لم يقل: الله مستهزئ بهم فى الآية الثانية ليطابق قول المنافقين، إيماءً إلى أن استهزاءه بهم يحدث حالا فحالا، ويتجدد حينا بعد حين، وهكذا كانت نكايات الله فيهم، كما قال:﴿ أَوَلاَ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾[٤] .

الصورة الثانية من صورتى الجملة المضارعية المثبتة: هى التى تبدأ بالمسند إليه، يليه النفى، ثم المسند، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[٥] ، وقوله: ﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٦] والأستاذ أنيس لا يفرق هنا بين المضارع المنفى، وبين وصف مشتق منه، كما صنع فى

---

(١) سورة الملك / الآية ١٩ .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٤ – ١٥ .

(٣) راجع (الكشاف) (٤ : ١٣٨)، و(البيضاوى مع الشهاب) (٨ : ٢٢٣)، و (التحرير والتنوير) (٢٩ : ٣٩).

(٤) راجع (الكشاف) (١ : ١٨٨)، و (البيضاوى) (١ : ٣٤٩–٣٥٠)، والآية من سورة التوبة : ١٢٦.

(٥) سورة البقرة / الآية ٢٠٥ .

(٦) سورة البقرة / الآية ٢٥٨ .

الصورة السابقة، لكن الأهم من هذا أن الجملة المكونة من مسند إليه، يليه فعل مضارع، سواء كان مثبتا أم منفيا، لا تفيد القصر عنده، وعبارته فى ذلك: (ليس إذن فى الجملة المضارعية، حين يتقدم فيها المسند إليه، أى نوع من القصر، أو ما يشبه القصر، وليس فيها ذلك التقوى فى المحكوم عليه، كما يقول عبد القاهر، حين يتحدث عن مثله المشهور: (هو يعطى الجزيل)[1]، وفى هذا الكلام خطأ لا يخفى عليك، لأن عبد القاهر لم يقل: إن فى مثل هذا التركيب تقوية للمحكوم عليه، بل قال: إن فيه تقوية للحكم، فتأكيد المحكوم عليه مثل قولك: (نجح الطلاب جميعهم)، ونحوه، فلفظ (جميع) تأكيد للمحكوم عليه، وهو المسند إليه، أما تأكيد الحكم وتقويته فيعنى تدعيم نسبة المسند إلى المسند إليه، أى أن المسند إليه - وهو الضمير فى مثال الشيخ - يكون موصوفا بإعطاء الجزيل، بصورة مؤكدة، وفى غاية القوة، وهذا التقوى للحكم لا ينافى قصد الاختصاص والقصر، وعبد القاهر يجعل هذا الأسلوب وأمثاله صالحا لإفادة المعنيين معا، أو أحدهما، بحسب المقام، أما رأى الأستاذ أنيس فشئ آخر، ولست أدرى لم فرق بين ما يكون الخبر فيه فعلا ماضيا، وبين ما يكون فيه فعلا مضارعا، فجعل الصورة الأولى طريقا جديداً من طرق القصر، ولم يفعل ذلك فى الثانية .

**٤ - الجملة المضارعية المنفية :**

ولها صورتان: الأولى أن تبدأ بالمسند المنفى، الذى يليه المسند إليه.

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٧).

الثانية أن تبدأ بالمسند إليه المنفى، الذى يليه المسند. فمن الأولى قوله تعالى: ﴿لاَ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنْ الْقَوْلِ﴾[1] ومن الثانية قوله: ﴿وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾[2]، وهذا أسلوب نادر فى اللغة العربية، كما يقول الأستاذ أنيس، لم يرد مع لفظ الجلالة إلا فى هذه الآية، وآية أخرى، هى ﴿وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعالَمِينَ﴾[3]، والتعميم الذى سبق فى الصورة السابقة يشمل هذا الأسلوب، أعنى أن هذا الأسلوب عند الأستاذ أنيس ليس من أساليب القصر، مع أنه عند عبد القاهر من أقوى أساليبه، لكون المسند إليه قد ولى حرف النفى، وأخبر عنه بخبر فعلى، فهو فى إفادة ذلك مثل قول المتنبى السابق:

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله ∴ ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر

**٥ ـ الجمل الإسمية :**

ومن المنطقى ألا تشتمل هذه الجمل الإسمية على أفعال، وقد نظر الدكتور أنيس فى صور نظمها المختلفة، وكانت له تعليقات بلاغية على بعض هذه الصور، ونرجو أن نوجز ذلك فيما يأتى :

أ- جمل اسمية يكون المسند إليه فيها معرفة، والمسند نكرة - سواء كان اسما أم وصفا مشتقا - نحو (العلم نور)، و ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[4].

---

(١) سورة النساء / الآية ١٤٨ . وانظر (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٧) .

(٢) سورة غافر / الآية ٣١ .

(٣) سورة آل عمران / الآية ١٠٨ .

(٤) سورة الحج / الآية ٥٢ .

والأصل فى نظم هذه الصورة أن يبدأ فيها بالمسند إليه، كما هو واضح فى المثال والآية، ويعدل عن هذا إذا سبقت الجملة باستفهام، أو نفى. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ﴾[1]، فالمسند هنا وصف مشتق، قدم على المسند إليه، والسؤال منصب عليه، وكأن السائل هنا وهو أبو إبراهيم يستنكر الانصراف عن آلهته، أيا كان هذا المنصرف عنها، فى حين أنه لو كانت الآية هكذا: ﴿أأنت راغب عن آلهتى يا إبراهيم؟﴾، لكان الاستنكار منصبا على (إبراهيم) بالذات، ولزوم تقدم المسند إليه فى حالة عدم سبق الجملة باستفهام أو نفى مقصور على النثر، أما (الشعر) فقد قدم فيه (المسند)، وعلة هذا عند الأستاذ أنيس[2] هى رغبة الشعراء فى التحرر، وحرصهم على التخلص من أى قيد، كقول المتنبى:

بـاد هـواك صـبرت أم لم تصـبرا ∴ وبكاك إن لم يجر دمعك أو جرى

وكقول شوقى:

علـم أنـت فـى المشـارق مفـرد ∴ لـك فـى العـالمين ذكـر مخلـد

ب- جمل اسمية يكون المسند إليه فيها معرفة، والمسند شبه جملة، أى جار ومجرور، أو ظرف، نحو (الحمد لله)، ﴿والله مع الصابرين﴾[3]،

---

(١) سورة مريم / الآية ٤٦.

(٢) راجع (من أسرار اللغة) (ص: ٣١٨ - ٣٢٠).

(٣) سورة البقرة / الآية ٢٤٩.

﴿ولله المشرق والمغرب﴾[١] ، ﴿ولله ملك السموات والأرض﴾[٢] ، ﴿ولله ميراث السموات والأرض﴾[٣] ، ومن الغريب أن الأستاذ أنيس لا يفرق بين تقديم المسند فى هذه التراكيب وبين تأخيره، فهو يقول:﴿ولا فرق هنا بين أن يتقدم المسند أو يتأخر، فالتعبيران جائزان مقبولان، غير أن الكاتب قد يؤثر أحدهما فى موضع ما، ويؤثر الآخر فى موضع ثان، ولا يكاد يختلف المعنى فى كلتا الحالين، فالفرق بينهما فرق أسلوب، لا ذلك الفرق اللغوى الذى نهدف إلى بيانه هنا، ففى قوله تعالى:﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ﴾[٤]، كان من الممكن أن يقال: (فالربع لكم)، وتؤدى الآية حينئذ نفس المعنى، فاختيار أحد الأسلوبين يرجع إلى تلك النواحى الفنية، التى تتأثر بمزاج الكاتب، وموسيقى الكلام، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها)[٥] .

جـ- جمل اسمية يكون المسند إليه فيها نكرة، والمسند نكرة أيضا، ويعنينا من هذه الجمل صورتان :

١- الأولى: أن يوصف المسند إليه بوصف يخصصه، نحو﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾[٦] ، ويلتزم فى هذه الصورة تقديم المسند إليه على المسند .

---

(١) سورة البقرة / الآية ١١٥ .

(٢) سورة الشورى / الآية ٤٩ .

(٣) سورة آل عمران / الآية ١٨٠ .

(٤) سورة النساء / الآية ١٢ .

(٥) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٢٠-٣٢١) .

(٦) سورة البقرة / الآية ٢٢١ .

٢- أن يكون المسند إليه نكرة، والمسند جار ومجرور، أو ظرف، نحو ﴿فيها فاكهة ونخل ورمان﴾[١] ، ويلتزم فى هذه الصورة تقديم المسند، على المسند إليه. والعجيب أن الأستاذ أنيس يرى جواز التقديم والتأخير للمسند، فى هذه الصورة الثانية، إذا سبقت بنفى أو استفهام، ويذكر فى هذا قوله تعالى: ﴿أ إله مع الله؟﴾[٢] ، ﴿ولا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾[٣]، ﴿ومن قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال﴾[٤]،﴿يتنازعون فيها كأسا لا لغو فيها ولا تأثيم﴾[٥] .

ويعود الأستاذ أنيس هنا ليكرر ما قاله من قبل، فيقول: (ويظهر أن الفرق بين التقديم والتأخير هنا لا يعدو أن يكون فرق أسلوب، فالمعنى فى الحالتين واحد)[٦] .

والذى عليه البلاغيون أن تقديم المسند يفيد القصر بمعونة السياق، إذا لم يتقدمه نفى، فإن سبق بنفى كانت إفادته للقصر لازمة، فتسوية الأستاذ أنيس بين تقديم المسند وتأخيره، فى الحالتين، ليس مقبولا، ولا مبررا، وطبيعة المعنى فى أكثر الشواهد التى ذكرها تشير إلى أن القصد بتقديم المسند فيها هو القصر والتخصيص .

---

(١) سورة الرحمن / الآية ٦٨ .

(٢) تكررت هذه الجملة خمس مرات فى سورة النمل، الآيات / ٦٠-٦٤ .

(٣) سورة الصافات / الآية ٤٧ .

(٤) سورة إبراهيم / الآية ٣١ .

(٥) سورة الطور / الآية ٢٣ .

(٦) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٢٢-٣٢٣) .

د- جمل اسمية يكون كل من المسند إليه والمسند فيها معرفة، وقبل أن يستشهد الأستاذ أنيس لهذه الصورة، راح يهاجم عبد القاهر، هجوما ضاريا، وكأن الهجوم على الشيخ، وإثارة الشبه حول كلامه جزء من خطة هذا الرجل في معالجته لقضية (النظم اللغوى)، يقول: (وقد حاول عبد القاهر أن يفرق بين مثلين من صنعه، هما: (زيد المنطلق)، (والمنطلق زيد)، فلقى من العنت والمشقة ما أجهده، وأجهدنا معه، ويظهر أن صعوبة تمييز المسند من المسند إليه، في مثل هذه الجمل هو الذى ألجأ عبد القاهر وغيره إلى تكلف الشطط في علاجها)[1] فانظر كيف يحمل المرحوم أنيس على عبد القاهر، ولا يتأدب مع أمثاله من الرواد بأدب أهل العلم، بل تراه لا يتورع في نسبته إلى الشطط، والتكلف والاعتماد على الأمثلة المصنوعة، مما يؤكد أن هذا الرجل لم يمكن حسن النية في تعقبه المتكرر لكلام شيخ البلاغيين، وتعليقه عليه .

## موضع المتعلقات في الجملة :

كل ما ليس مسندا، أو مسندا إليه في الجملة العربية يطلق عليه البلاغيون كلمة (المتعلقات)، ويندرج تحتها الأمور الآتية: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، والجار والمجرور، والظرف، وغير ذلك .

وقد نظر المرحوم أنيس في كتب النحاة والبلاغيين، ووقف على معالجتهم لهذه (المتعلقات)، وما قاله البلاغيون خاصة في أن الشائع

---

(١) (المرجع نفسه) (ص: ٣٢٣) .

والكثير الدوران أن ترد تلك المتعلقات فى أواخر الجمل، ولا تتقدم على (المسند إليه أو الفاعل) إلا لنكتة بلاغية، ولا تتقدم على ركنى الإسناد إلا لقصد القصر والتخصيص، أو لغرض بلاغى آخر، كالاهتمام، والتبرك، والاستلذاذ، ورعاية القافية أو الوزن الشعرى، أو السجع والفاصلة النثرية .

وقد ادعى المرحوم أنيس أن هذا الذى صنعه البلاغيون (لا يشفى غليل الباحث المدقق)، فماذا يصنع، بعد هذا التقديم المشوق المثير؟ لقد اختار أن يتناول موضع اثنين من تلك المتعلقات من الجملة، على ضوء ما ورد من نصوص نثرية صحيحة، وهما: المفعول به، والحال المفردة، ولو نظرت إلى ما قاله عن (تقديم المفعول على الفعل)، لأدركت مدى حرص هذا الرجل على تفريغ الهيئات النظمية من مضامينها المعنوية، أو تضييق نطاق هذه المضامين، لإفساح المجال للأغراض الهشة، والنكات اللفظية، التى تعد عند البلاغيين بمثابة الضرورات عند النحاة، كمراعاة الوزن والقافية فى الشعر، ومراعاة السجع والفواصل فى النثر، يقول الدكتور أنيس: (ولست أغالى حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركنى الإسناد، فى الجمل المثبتة، كما يزعم أصحاب البلاغة، فى تلك الأمثلة المصنوعة، من نحو (زيدا ضربت، زيدا ضربته) !! أما التقديم فى مثل الآيات القرآنية: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[1]، و﴿إياى فاعبدون﴾[2]، ﴿ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾[3]،

---

(١) سورة الفاتحة / الآية ٥ .

(٢) هكذا وردت الآية فى كلامه بالواو، والصواب (فإياى) (سورة العنكبوت : ٥٦) .

(٣) سورة البقرة / الآية ٥٧ ، والنحل / الآية ٣٣ .

﴿خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه﴾[١] ، ﴿فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر﴾[٢] ، فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهى إذن أشبه بالقافية الشعرية التى يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص، أما فى الجمل الاستفهامية أو المعتمدة على نفى، فقد أمكن أن يتقدم المفعول على ركنى الإسناد، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٣] ، ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٤] ، ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾[٥] ، ففى مثل هذه التعابير المعتمدة على نفى أو استفهام وحدها، يصح أن نقول كما قال أهل البلاغة: إن التقدم لرد الخطأ فى التعيين، أورد الخطأ فى الاشتراك، حسب ما يقتضى سياق الكلام. فالإنكار فى الآيات السابقة منصب على المفعول به المتقدم. ففى الآية الأولى لا ينكر عليهم ابتغاء الحكم، وإنما الذى ينكر عليهم هو ابتغاء حكم معين، هو حكم الجاهلية بالذات، وفى الآية الثانية لا ينكر عليهم اتخاذ الولى وإنما الذى ينكر عليهم هو أن يكون الولى غير الله. وفى الآية الثالثة لا يدهش الكفار أو يعجبون من أن يكونوا تابعين أو مطيعين، وإنما هم يدهشون أو يأبون اتباع بشر مثلهم)[٦].

---

(١) سورة الحاقة / الآية ٣٠-٣١ .

(٢) سورة الضحى / الآية ٩ - ١٠ .

(٣) سورة المائدة / الآية ٥٠ .

(٤) سورة الأنعام / الآية ١٤ .

(٥) سورة القمر / الآية ٢٤ .

(٦) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٣٣-٣٣٤) .

وأذكر بما قلته فى التعليق على هذا النص فى سياق آخر، وهو أن (البلاغيين لا يبحثون فى جواز التقديم وعدمه، بل ذلك غرض النحاة، فهم الذين أجازوا تقديم المفعول على الفعل، وهم الذين مثلوا له بهذه الأمثلة التى سماها المرحوم أنيس (مصنوعة)، فلما صح ذلك عند النحاة فى هذه الجمل المثبتة، نظر البلاغيون فيها، حسبما يتفق مع منهجهم، فقالوا: إن تقديم المفعول على الفعل قد يفيد الاختصاص ..)[1].

وقد يتسامح فى جعل تقديم المفعول على الفعل لغير الاختصاص، فى بعض الآيات التى ذكرها، مثل (فأما اليتيم فلا تقهر ..)، (ثم الجحيم صلوه)، لكن القول بأنه لغير هذا الغرض فى (إياك نعبد)، و(فإياى فاعبدون)، (ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)، فيه من الغفلة ما لا يخفى، فمقام آية الفاتحة مقام افتتاح الوحى والتشريع، واستهلال الوعظ والتقريع، وهذا المقام يناسبه تأكيد الحكم بالقصر، بل القصر الحقيقى التحقيقى، لأن المؤمنين المأمورين بالتعبد بحمد الله، وتخصيصه بالعبادة والاستعانة، لا يعبدون سواه فى الواقع ونفس الأمر.

ولهذا يبدو الزعم بأن التقديم هنا لمراعاة الفواصل - كما قال إبراهيم أنيس، وابن الأثير من قبله - شاحبا وباهتا، لا يصدر إلا من رجل مشكوك فى عقيدته، وكذلك الحال فى الآية الثانية (فإياى فاعبدون)، فإن الفاء فى (فإياى) للتفريع، أما الفاء فى (فاعبدون) فهى فى أرجح الرأيين مؤذنة بفعل محذوف، ناصب لضمير المتكلم، تأكيدا للعبادة،

---

(١) (مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط) العدد السادس (ص: ٣٦٣).

والتقدير: (وإياى اعبدوا فاعبدون)، وهو مناسب لدلالة التقديم على الاختصاص، لأنه لما أفاد الأمر بتخصيصه بالعبادة كان ذكر الفاء علامة على تقدير فعل محذوف، قصد من تقديره التأكيد .

أما الآية الثالثة: (وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)، وكذا شبيهتها: (وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)، فإنك تلاحظ أنه قد قدم فيهما المفعول للقصر، وقد حصل القصر أولا بمجرد الجمع بين النفى والإثبات، ثم أكد بالتقديم[1] .

وبعد: فإن مداخلات الأستاذ أنيس النظمية كثيرة، ربما لا يكفى لدراستها بحث صغير، مثل هذا البحث، فقد تعرض لموضوعات بلاغية مختلفة، مثل تنافر الألفاظ، والفصل والوصل، والقصر بإنما وما وإلا، وتبادل الأفعال بعضها مواقع بعض، والسر البلاغى لأنواع البديع - ولا سيما اللفظى - وغير ذلك، وقد رأينا له وقفات فيما سبق تتعلق بالاستفهام والتقديم - على اختلاف صوره - ويعنينا فى هذا ما يوضح معنى (النظم اللغوى) عنده، الذى جره لتناول هذه الشعب النظمية، والتى لم تخل مداخلة منها من نقد مغرض، وتحامل مكشوف على عبد القاهر الجرجانى .

وليت هذا التحامل كان يأتى نتيجة غيرة دينية، أو نظرة ثاقبة، ورؤية راشدة، فى القضية التى عليها الخلاف، وإنما كان يأتى فى الأعم الأغلب دون مبرر من هدف نبيل، أو فهم واع، وكثيرا ما يوجه كلام عبد

---

(١) راجع (المثل السائر)(٢: ٢١٨-٢١٩)، و(التحرير والتنوير)(١: ١٨١-١٨٣)، (١: ٥١٢)، (٢١ : ٢٢).

القاهر توجيها طائشا، ويفسره تفسيرا غريبا، وقد رأينا لذلك أمثلة كثيرة فى الصفحات السابقة، ونضيف هنا مثالا يتعلق بقضية :

**الجمال فى البديع اللفظى :**

ونبادر فى البداية إلى التنبيه على أن تقسيم (البديع) إلى لفظى ومعنوى، لم يعرف فى البلاغة العربية، قبل عصر (السكاكى ت٦٢٦هـ) ، و(الخطيب ت٧٣٩هـ) . أما فى عصر عبد القاهر فقد كان لفظ البديع يطلق على ألوانه اللفظية والمعنوية معاً، لكنه لم يقسمها هذا التقسيم، بل ولم يفرق بينها فى المزية، فإن الحسن فيها عنده يرجع إلى المعنى، وقد سبق أن ألوان البديع - وصور البيان - عنده من مقتضيات النظم، كما سبق تناوله لشاهدين من شواهد (المزاوجة)، وهو أحد ألوان البديع المعنوى فى اصطلاح السكاكى وتابعيه، وقد رأيناه يعد شاهدى هذا اللون من أرفع طبقات النظم، وها هو ذا يتناول الجناس والسجع - وهما من البديع اللفظى، فى اصطلاح السكاكى ومدرسته - ويجعل الحسن فيهما راجعا إلى المعنى، لأن الألفاظ خدم للمعانى، وليس العكس، وينصح الأدباء أن يدعوا المعانى على سجيتها، ويتركوها تطلب الألفاظ المناسبة لها، ولا يتكلفوا السجع ولا الجناس، وبهذا نعلم أن مراد عبد القاهر بأن مرجع الحسن فى السجع والجناس إلى المعنى هو أن حسن هذين اللونين وغيرهما من البديع اللفظى يرجع إلى النظم، لأنه لا يعقل أن يريد بالمعنى: (دلالة الكلمات على معانيها المعجمية)، وإنما أراد أن الفن الأدبى الذى يصنعه الأديب يأتى معبرا تماما عن المعنى

الذى قصده صاحبه، فإن تحقق هذا بعبارة فيها جناس أو سجع، كان كل منهما حسنا مقبولا، وإلا كان متكلفا مردودا .

أما الدكتور أنيس فقد ظن أن مراد عبد القاهر بالمعنى هنا هو المعنى الدلالى للكلمات، لذلك اضطرب فى فهم كلام الشيخ، وحمل عليه حملة ظالمة، لأنه للأسف لم يفهم كلامه على وجهه الصحيح، يقول: (وقد أبى عبد القاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة، حين عرض للجناس والتجنيس، أن يعترف لصاحبه بفضل، ورأى أن الأمر كله يجب أن يكون مرجعه للمعنى، فهو ينكر الجمال فى جرس الأصوات، ويرجع سر الجمال فى الكلمة أو الكلام إلى دلالة الألفاظ)[1] .

وهذا الفهم لكلام الشيخ يبدو للوهلة الأولى صحيحا، ولا سيما لمن لا يقف على المواضع المختلفة التى يتكرر تعرض الشيخ فيها للقضية الواحدة، ولكنه فى الحقيقة غير صحيح: فبالنسبة للدعوى الأولى، وهى أنه ينكر الجمال فى جرس الأصوات، نقول: إن الشيخ فى موضع من كلامه قد قرر أن القول بأن الفصاحة تكون فى تلاؤم الحروف والكلمات، وعدم التنافر بينها قول "فاسد"، لما يترتب عليه من كون الفصاحة - بهذا المعنى هى سر الإعجاز، وهل القرآن معجز بخلوه من الثقل والتنافر؟ إن هذا القول يعنى استبعاد الأسباب الحقيقية للإعجاز، التى هى قوام (نظمه)، من وضوح الدلالة، وصواب بالإشارة، وحسن الترتيب، وتصحيح الأقسام، والإبداع فى التمثيل، والإجمال ثم التفصيل، وغير

---

(١) (موسيقى الشعر) د/ إبراهيم أنيس (ص: ٤٥-٤٦) .

ذلك[١]، فمعنى هذا أن الشيخ لا ينكر الجمال فى جرس الأصوات، كما زعم الدكتور أنيس، وإنما يعطى تلاؤم الحروف قدره الذى يستحقه من الفضيلة فقط، لكن لا يجعله مناط الإعجاز، وقد أكد هذا فى موضع آخر، فقال: (واعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذى ننكره ونُفَيِّل[٢] رأى من يذهب إليه، أن يجعله معجزا به وحده، ويجعله الأصل والعمدة، فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات)[٣]، وأما دعوى المرحوم أنيس الثانية، وهى أن الشيخ أنكر أن يكون الجمال فى دلالة الألفاظ على معانيها، فهى فاسدة أيضا، وما أشبهها بالذى يقرأ قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾[٣]، ويقف، قاصدا الإيحاء بمعنى ليس مرادا، لحاجة فى نفسه، ذلك أن عبد القاهر لم ينكر أن يكون الجمال فى المعنى، وإنما أنكر أن يكون فيه وحده، دون ارتباط بالنظم، فهو يقول: (واعلم أنى لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا، ولكنى أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معانى النحو..)[٤].

لكن المرحوم أنيس يأبى إلا أن يعلى من شأن اللفظ والشكل فى العمل الأدبى، فهو يقول بعدما سبق: (ولا شك أن عبد القاهر قد بالغ فى هذا مبالغة غير محمودة، فجمال الجرس فى الألفاظ أمر معترف به بين أهل

---

(١) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٥٧-٦٣)، و(سمات البلاغة) (١ : ٨، ٩).

(٢) فَيَّلَ رأيه: قبحه وخطأه لفساده، (دلائل الإعجاز) (ص: ٥٢٢).

(٣) سورة الماعون / الآية ٤.

(٤) دلائل الإعجاز) (ص: ٤١٠).

الأدب ونقاده، في كل الأمم، ولا معنى لإنكاره كما يحاول عبد القاهر)[1].

وهذا الكلام يوضح مفهوم ووظيفة (البديع اللفظي) عند هذا الرجل، فأنت تراه يجاهر بإرجاع الحسن فيه إلى الجرس اللفظي، ويؤكد هذا بكلام آخر ذكر فيه أن (البديع اللفظي) (وثيق الصلة بموسيقى الألفاظ، والتفنن في طرق ترديد الأصوات في الكلام، حتى يكون له نغم وموسيقى، وحتى يسترعي الأذان بألفاظه، كما يسترعي القلوب بمعانيه)[2].

وهذا التصور للبديع اللفظي عند إبراهيم أنيس ليس مستغربا منه، فقد درج على تبني المواقف المرجوحة، أو الشاذة، في الفكر اللغوي والبلاغي، فمن الطبيعي أن يكون له على طول الخط توجهات مخالفة لتوجهات عبد القاهر، وأمثاله من النقاد الحقيقيين، والبلاغيين الرواد، لذا لا نعجب حين نجده يتعقب كلام الشيخ، في معالجته لـ (نظم الكلام)، بعد أن قدم لذلك بمقدمة تتلخص في أن القدماء من اللغويين والنحاة، كانت إشاراتهم لما يتعلق بنظام الجملة العربية إشارات سريعة، ولم يحدث أن قصر واحد منهم على هذه القضية كتابا مستقلا، حتى جاء عبد القاهر، فعنى بهذا الأمر كل العناية، في كتابه دلائل الإعجاز[3].

وهنا أورد لنا الدكتور أنيس نص عبد القاهر الذي سبق أن أثبتناه في مفتتح الكلام عن مفهوم النظم عنده، وهو قوله: (واعلم أن ليس

---

(١) (موسيقى الشعر) (ص: ٤٦).

(٢) راجع (المرجع نفسه) (ص: ٤٤-٤٥).

(٣) راجع (من أسرار اللغة) (ص: ٣٠٢-٣٠٣).

النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله .. الخ)، وما لبث أن عقب عليه ببعض الملاحظات، المتعلقة بمعالجته لتلك القضية بوجه عام، على ضوء هذا النص الوحيد !

**ملاحظات إبراهيم أنيس على طريقة عبد القاهر فى دراسة النظم :**

**وهى أربع ملاحظات سجلها على الشيخ، بعد النص السابق .**

**الملاحظة الأولى:**

(ميله - على طريقة المتكلمين - إلى الجدل المنطقى الفلسفى، ومحاولته التقريب بين أساليب الكلام والمنطق العقلى العام، ولذلك أكثر من التمثيل بعبارات من صنعه، لا نكاد نرى شواهد لها فيما روى من اللغة)[1].

وللرد على هذه الملاحظة نقول: إن عبد القاهر وإن كان فى أسلوبه نزعة جدلية، ونهج كلامى فلسفى، فإنه مع ذلك أديب موهوب، سليم الذوق، يحكمه فى النصوص، على ضوء منهج علمى رائد، وفلسفة لغوية مبتكرة، ومن الطبيعى فى النقد البلاغى التقريب بين أساليب الكلام، والمنطق العقلى العام، ومن الطبيعى أيضا التمثيل بعبارات مؤلفة، ما دام النقد والبلاغة من العلوم العقلية، وإنك لتعجب من هذا الرجل الذى يسجل على عبد القاهر تمثيله بأمثلة فرضية من صنعه، فى علم عقلى كعلم البلاغة، مع أن هذا الرجل نفسه يصنع ذلك كثيرا، ولكن

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٠٣) .

فى علم لغوى، يحتاج إلى الاستشهاد بالمروى عن العرب، قبل عصر الاحتجاج باللغة .

ثم إن النزعة الجدلية والأسلوب المنطقى، لا نراهما عند عبد القاهر إلا فى كتابه (دلائل الإعجاز)، و (الرسالة الشافية)، اللذين عالج فيهما قضية الإعجاز، وجادل عنها جدلا بليغا، فهو فيهما ينصرف إليها انصرافا تاما، ويوظف مواهبه اللغوية والأدبية والمنطقية لتقديم الحجج، ويستخدم الأساليب الجدلية، مثل: (إن قلتم قلنا)، و (كيف لا يكون كذا، وما هو إلا كذا) ونحو ذلك، أما فى كتابه (أسرار البلاغة) فهو بليغ أديب، صانع كلام، فى عبارته بساطة، مع الإكثار من الشواهد الشعرية، والاعتماد على الحاسة الفنية فى النظر إلى النصوص .[1]

الملاحظة الثانية :

(أن عبد القاهر فى الكثير من مواضع الكتاب - دلائل الاعجاز - أديب وناقد، أكثر منه لغوى، فهو يشبه نظم الكلام وترتيب الكلمات بنظم اللؤلؤ والجوهر، فى سمط نفيس، ثم يعود ويشبهه بالأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش، حين يؤلف منها الفنان الماهر أبدع الرسوم وأجمل المناظر)[2] .

---

(١) راجع (مناهج تجديد) للأستاذ أمين الخولى (ص: ١٦٢-١٦٣) ، و(النقد المنهجى) د/ مندور (ص: ٣٣٧-٣٣٩) .

(٢) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٠٢) .

وللرد على هذه الملاحظة نقول: إن هذا الكلام يحسب لعبد القاهر، لا عليه، لأن إبراهيم أنيس يعترف هنا للشيخ بأنه ناقد وأديب، أما أنه فى نظره ليس جديرا بأن يكون لغويا فغير مفهوم، ولست أدرى كيف كان ينبغى أن يكون عبد القاهر، حتى يصبح فى نظر إبراهيم أنيس لغويا محضا. لقد ذكر الدكتور مندور أن عبد القاهر قد اهتدى فى العلوم اللغوية إلى مذهب يشهد له بعبقرية لغوية منقطعة النظير، وعلى أساس هذا المذهب كون مبادئه فى إدراك دلائل الإعجاز، وقال: (إن مذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة فى أوربا لأيامنا هذه، هو مذهب العالم السويسرى الثبت- فردناند دى سوسير Ferdinand de Saussure المتوفى سنة ١٩١٣م)، (لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات)، وهذه العلاقات هى ما أطلق عليه عبد القاهر مصطلح النظم، وفسره بأنه صناعة الكلام على ما تقتضيه قوانين النحو وأصوله، ومن هنا يتبين لك(طريقة فهمه للنحو، وأنه لا يقف به عند الحكم بالصحة والخطأ، بل يعدو ذلك إلى تعليل الجودة والرداءة)[1].

**المرحلة الثالثة :**

يقول المرحوم أنيس: (كان عبد القاهر يهدف - بعلاجه لنظم الكلام-إلى أمور أوسع مما نهدف إليه فى هذا الفصل، ومما يهدف إليه اللغوى الأوربى حين يعالج ترتيب الكلمات فى الجمل Word-order

---

(١) مراجع (النقد المنهجى) (ص: ٣٣٣-٣٣٦).

فنرى عبد القاهر يعقد فصلا عنوانه: (فى النظم يتحد فى الوضع ويدق فيه الصنع)، عرض فيه لأنواع من البديع وطرق البيان، وبعد فيه عن النظام النحوى والتركيب اللغوى من حيث صحته أو خطؤه، فهو يتلمس فى النظم نواحى من الجمال، وأموراً لطيفة دقيقة، ولذا لم ير فى نثر الجاحظ، إذ يقول: (جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا ..الخ) ذلك النظم الكلامى الذى ينشده هو)[1].

ونعتقد أن هذه الملاحظة تكمل التى قبلها، فحاصل هذه أن عبد القاهر يتغيا من معالجته لنظم الكلام غايات أوسع مما يسعى إليه الأستاذ أنيس وأضرابه من اللغويين الأوربيين المحدثين، وحاصل الملاحظة التى سبقتها أن عبد القاهر - فى دلائل الإعجاز - كان ناقدا أدبيا أكثر منه لغويا. والأستاذ أنيس - بهاتين الملاحظتين - يحدد لنا هدفه من دراسة (النظم اللغوى)، وهو التعرف على صور التراكيب اللغوية، والنظم النحوية، طبقا لقواعد النحو المقررة، كما لمسنا ذلك فى دراسته لصور الجملة الفعلية والاسمية، وموضع المتعلقات من الجمل، فقد كان فى هذه الدراسة يهتم بما يصح وما لا يصح، لا بما يحسن وما يقبح، وهذا يعنى أن غايته من دراسة النظم تقف عند الحكم بالصحة والخطأ، ولا تعدو ذلك إلى تعليل الجودة والرداءة، بخلاف عبد القاهر، فإن دراسته-كما اعترف الأستاذ أنيس-أوسع من ذلك وأرحب.

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٠٣-٣٠٤).

وإنك لتعجب من أمر الأستاذ أنيس، فإذا كان مفهوم النظم اللغوى عنده محصورا فى هذا النطاق النحوى، فلماذا نجده يكرر اعتراضاته على عبد القاهر، فى جوانب نظمية معنوية؟ إنه بذلك يناقض نفسه، صحيح أن (النظم اللغوى) عنده، و (النظم) عند عبد القاهر، يشتركان فى سمات عامة، سبق أن أحصيناها فى بداية هذا البحث، إلا أن هدف عبد القاهر من نظريته يختلف عن هدف المرحوم أنيس، فالأول ينشد من النظم النحوى أغراضه ومعانيه، والثانى ينشد النظم النحوى نفسه، ومن هنا دخلت طرق البيان وألوان البديع فى إطار النظم عند الشيخ، فكلاهما (من مقتضيات النظم، وعنه تحدث، وبه تكون، إذ لا يتصور أن يدخل شئ منها فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو) [1].

ولا يفوتنا أن نسجل على الأستاذ أنيس أنه باعتراضاته المتكررة على عبد القاهر، يخلط بين مصطلحين، إذ أنه حين يعترض على جزئية نظمية عند الشيخ، يحتكم فى هذا إلى معايير (النظم اللغوى) عنده هو، وفى ذلك ما فيه من الخلط والتدليس، اللذين يتورع عنهما البحث العلمى الموضوعى النزيه .

أمَّا ما ذكره الأستاذ أنيس، وهو أن عبد القاهر (يتلمس فى النظم نواحى من الجمال، وأمورا لطيفة، ولذا لم ير فى كلمة الجاحظ المذكورة ذلك النظم الذى ينشده)، فهذا صحيح، لكنه لا يعنى أن عبد

---

(١) راجع (دلائل الإعجاز) (ص: ٣٩٣) .

القاهر قد هاجم بهذا الكلام (فن الجاحظ، وأدبه)، وإنما يعنى أنه جعل هذه العبارات النثرية المذكورة فى أدنى مستويات النظم، وأقلها صنعة، لأن هذه العبارات وردت على هيئة أو صورة نظمية واحدة، وقد عطف بعضها على بعض بالواو، ومثل هذه العبارات لا يحتاج فى وضعها إلى فكر وروية، كالذى يحتاجه بيت البحترى فى المزاوجة، أو بيت كثير عزة فى هيامه بمحبوبته، أو بيت بشارة فى تصوير مثار النقع، والأسياف تلمع من خلاله، وغير ذلك مما مر بنا بعضه فى الطبقتين الأولى والثانية من طبقات النظم، فالمعيار الذى احتكم إليه الشيخ فى تصنيف الشواهد النظمية إلى طبقات هو مدى الحاجة إلى الفكر والروية والصنعة، وهو مراده بقوله: (ولا فضيلة حتى ترى فى الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخير سبيلا)[1]، وحظ عبارة الجاحظ من الصنعة قليل، وإن كان فيها فضل من وجه آخر، وهو (معناها، ومتون ألفاظها)، ومشابهتها فى ضم كلماتها بعضها إلى بعض باللآلئ يخرطها الناظم فى سلك، ليمنعها من التفرق .

ولم يمنع تشخيص عبد القاهر لعبارة الجاحظ، من جهة النظم أن يثنى عليها فى سياق آخر، بعدم تحرى السجع، ولزوم سجية الطبع، إذ أن الجاحظ أنشأها فى خطبة كتابه (الحيوان)، وهو موضع من شأنه أن يعنى فيه بالسجع والموازنة، فترك الجاحظ لهذا الجانب اللفظى لحساب المعنى وصحته مستحسن عند ذوى التحصيل .

---

(١) (دلائل الإعجاز) (ص: ٩٨) .

**الملاحظة الرابعة :**

أن عبد القاهر - كغيره من اللغويين القدماء - لم يفرق بين نظم النثر، ونظم الشعر، بينما يذهب الأستاذ أنيس مذهب أساتذته، من اللغويين فى أوربا، وهو أن للشعر نظاما خاصا فى ترتيب كلماته، يختلف عن نظام النثر، ويبرر ذلك بأن الشاعر يحرص على موسيقى شعره، مما يضطره أحيانا إلى أن يلجأ لنظام فيه، غير مألوف فى النثر، ولا سيما عندما يمتلئ قلبه بالعواطف والمشاعر التى تدفعه إلى التحرر من قيود الوزن الشعرى، فلا يعبأ بترتيب الكلمات المعهود فى النثر، ويودع شعره معانى زاخرة بالظلال والتصوير، حتى أنك إذا نثرت بيتا واحدا احتجت إلى كلام كثير [١] .

ويدعم الأستاذ أنيس موقفه، بذكر ثلاثة أبيات للمتنبى، أثارت فى ذهن الدكتور طه حسين كلاما كثيرا، جاء فى أكثر من صفحة، ويصل من هذا إلى أن (الإيجاز) من معالم الشعر، لكن (الإيجاز) الذى يقصده ليس الإيجاز الاصطلاحى المعروف عند البلاغيين، ولا يلبث أن يوصينا - لمعرفة الإيجاز والإطناب فى شعر شاعر من شعراء - أن (نعيد التعبير بألفاظنا عن معانيه، وعن ظلال هذه المعانى، وعما توحى به ألفاظه إلى أذهاننا من صور وأفكار، فبهذا وحده يمكن أن ندرك الإيجاز الحق، والإطناب الحق)[٢] .

---

(١) راجع (من أسرار اللغة) (ص: ٣٠٤-٣٣٦) .

(٢) راجع (من أسرار اللغة) (ص: ٣٣٧-٣٣٩) .

والواقع أن ترتيب الكلمات فى الشعر لا يختلف عن ترتيبها فى النثر، فالنظم هنا هو النظم هناك، ولا يستطيع باحث - مهما اجتهد فى ذلك - أن يجد فواصل محددة، تفصل بين النظم فى هذا عن النظم فى ذاك، وقد شعر إبراهيم أنيس بهذا بعد حماسه فى الكلام السابق، فقال: (ولسنا نزعم أن للشعر نظاما خاصا فى ترتيب كلماته، لا يمت لنظام النثر بأى صلة)، ثم يقول: إن (ما نشهده فى نظام الشعر لا يصل عادة إلى أن يصبح ذاكيان مستقل عن نظام النثر فى كل التعابير والتراكيب، بل يشترك مع نظام النثر حينا، ويفر منه حينا آخر، دون أن يعمد الشاعر إلى مثل هذا الخروج عمدا، أو يلتمسه قصيدا، بل يرد فى نظمه وهو لا يكاد يشعر بوروده، حتى يفد إليه أحد اللغويين فيدله عليه، ويلفت نظره إليه ..)[٢].

ومما يرى فيه الأستاذ أنيس أن الشاعر قد فر فيه من نظام النثر المعهود، إلى نظم شعرى حر طليق، قول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مملكا ∴ أبو أمه حى أبوه يقاربه

يقول: (ألست ترى معى أن المعانى قد تزاحمت فى ذهن الفرزدق، فتزاحمت الألفاظ، واختلط بعضها ببعض، بينما الشاعر فى شغل عنها، وقد تملكته العاطفة، وسيطرت عليه الفكرة، فلم يعبأ بنظام الكلمات على النحو المألوف للناس؟ لسنا نبالغ إذن حين نقرر أن الشاعر يفر من كل ما هو مألوف معهود، محلقا فى سماء الخيال، لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعانى، فإذا سيطرت عليه الصور سيطرة تامة، فقد يسوق لنا

---

(٢) المرجع (ص: ٣٣٩-٣٤٠).

مثل هذا النظام الغريب الذى نراه فى بيت الفرزدق)[١] .

وهذا الذى ادعاه أقرب إلى السفسطة، منه إلى المنطق الصحيح، فلا المعانى تزاحمت فى ذهن الشاعر، ولا الصور الشعرية تملكته، وإلا فإن البيت يتضمن معنى ساذجا لا عمق فيه ولا تصوير ولا صنعة، وأى صنعة فى أن يمدح الشاعر خال الخليفة بأنه لا مثيل له إلا ابن أخته (الخليفة نفسه) ؟! إن هذا المعنى تتداوله العامة، ثم إنه لو كان كل من تملكته الفكرة وسيطرت عليه، اختل كلامه، لكان مقياس الجودة فى الكلام هو اختلاله، ولما كان هناك موجب للإعجاب بالنماذج الرائعة من الشعر والنثر، التى نراها تعمل عمل السحر فى النفوس، وتحيل البخيل إلى كريم، والقاسى إلى رحيم[٢] ، ونظن أن الأستاذ أنيس قد استعان فيما برر به الخلل النظمى فى بيت الفرزدق، بكلام مثله، كان قد ذكره ابن جنى فى ذلك، فقال: (فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه[٣] وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن الوجه الناطق بفصاحته)[٣] .

ونحن نرفض هذا الاعتذار، وسابقه، لأن الشعر وسيلة بيانية بين الشاعر وغيره من الناس، بها ينقل مشاعره، وعن طريقها يصور أفكاره، فإذا جاء

---

(١) المرجع (ص: ٣٤٧) .

(٢) راجع (سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر) (١ : ٤٤-٤٥) .

(٣) تخمط الفحل: هدر وثار، وتمخط: تكبر، (اللسان): خمط، و(الخصائص) (٢ : ٣٩٢) .

هذا التعبير الشعرى مختلا، فاسد النظم، معقد النسج، فكيف يصل معناه إلى الناس؟ وكيف يشاركونه أحاسيسه، ويطربون لطربه، ويستاءون لحزنه؟

لقد نظر الأستاذ أنيس فى كلام البلاغيين القدماء، ليعثر على شئ يعضد به موقفه الذى قدمناه، فى الفصل بين النظم فى الشعر، والنظم فى النثر، وكان ما قاله فى الاعتذار عن الخلل النظمى فى بيت الفرزدق أحد هذه الدعائم، وقد رأيت ما فيه .

لكنه لم يلبث أن عثر على شئ آخر، عند السبكى، حول ما سماه المتأخرون (ضعف التأليف)، وهو أحد الوجوه المخلة بفصاحة الكلام، ويتحقق بمجئ الكلام مخالفا للقانون النحوى المشهور، عند جمهور النحاة، كالإضمار قبل الذكر لفظا، فى قول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ∴ وحسن فعل كما يجزى سنمار

ولقد علق السبكى على هذا البيت بكلام هلل له الأستاذ أنيس وكبر، باعتباره أول صوت عند القدماء، ينادى بشبه ما يدعو هو إليه، من وجوب الفصل بين نظم الشعر ونظم النثر، قال السبكى: (ثم ذلك الضعف ربما كان فى النثر دون الشعر، لأن ضرورة الشعر كما تجيز ما ليس بجائز، فقد تقوى ما هو ضعيف، فعلى البيانى أن يعتبر ذلك، فربما كان الشئ فصيحا فى الشعر، غير فصيح فى النثر)[1].

ولا يخفى عليك أن صلة كلام السبكى هذا بدعوة الأستاذ أنيس،

---

(١) (عروس الأفراح) (١ : ٩٨-٩٩) ، وانظر (من اسرار اللغة) (ص: ٣٤٦-٣٤٧) .

إلى الفصل بين النظم فى الشعر، والنظم فى النثر، صلة غير مباشرة، فكلام السبكى يتضمن دعوة إلى الفصل بين ضعف التأليف فى الشعر، وضعفه فى النثر، وهذا فى ذاته يختلف عن الدعوة إلى الفصل بين النظم فى الشعر، والنظم فى النثر، فالذى جعل إبراهيم أنيس يسوق هذا النص هنا، مع اختلاف موضوعه عما هو فيه، أنه وجد فيه دعوة للفصل بين الشعر والنثر، بوجه عام، ولهذا قال: (هذا هو أول صوت، بين علمائنا الأقدمين، ينادى بشبه ما ندعو إليه هنا، من وجوب الفصل بين النثر والشعر، فى استنباط أحكام اللغة)[1].

ومهما احتال الأستاذ أنيس لدعوته، والتمس فى كتب التراث ما يدعمها به، دعما مباشرا أو غير مباشر، فستظل هذه الدعوة فى أدبنا العربى ذنيمة هزيلة لا يلتفت إليها إلا الذين يهللون لكل ما هو غربى المنبت، أوربى النزعة، وهؤلاء لا يعبأ بهم، ولا يسمع لكلامهم.

وبعد: فلعله قد اتضح لنا مما ذكرناه فى هذا البحث (موقف إبراهيم أنيس من النظم عند عبد القاهر)، ويتلخص ذلك فى النقاط الآتية:

١- أن هذا الرجل لم يشأ أن ينظر إلى (النظم) عند الشيخ نظرة موضوعية منصفة، تجلى جهوده المبهرة، وبراعته اللغوية والنقدية المبكرة، التى استعان بها أساتذته، من اللغويين الأوربيين المحدثين، فى وضع نظرياتهم اللغوية الحديثة بل سلك طريقا آخر، يتسم بغير قليل

---

(١) (من أسرار اللغة) (ص: ٣٤٧).

من التعصب الأعمى، والبعد عن الموضوعية، ولهذا وجدناه يعترض على (النظم) عند الشيخ بمعايير (النظم اللغوى) عنده هو، ويفسر كلام الشيخ على غير وجهه، وينظر فى الجمل الاسمية والفعليةن وموضع المتعلقات، فيفرق بين أساليب نظمية، لا فرق بينها عند الشيخ، إلا كون المسند فى بعضها ماض، وفى بعضها مضارع، ثم لا يلبث أن يعكس موقفه، فيسوى بين أساليب نظمية، بينها عند الشيخ بون واسع، ويدعى أن المعنى فيها جميعا واحد، وأن الفرق بينها فرق أسلوب، بمعنى أنه يخضع لتلك النواحى الفنية، التى تتأثر بمزاج الكاتب، وموسيقى الكلام، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها .

٢- وقد وجدناه يكرر اعتراضاته على عبد القاهر، وينسب لنفسه فى كل موقف من هذه المواقف رأيا، فإذا بحثت فى كتب القدماء وجدت هذا الرأى بعينه، وكأن هذا الرجل يتحرى تصيد هذه الآراء المرجوحة للاستئناس بها فى مواضع اعتراضه على الشيخ، وهذا يدلك على أنه كان يفكر فى الأمر مليا، ويدبر الأمر، بقصد التشويش والإثارة، وزعزعة الثقة فى المقررات الثابتة، التى أرسى الشيخ قواعدها فى الأذهان، ويمكنك أن تراجع موقفه مَن تقديم المفعول به على الفعل، فى نحو (إياك نعبد)، وذهابه إلى أن ذلك لمراعاة الفواصل، وموقفه من التجدد فى بيت طريف العنبرى، وذهابه إلى أن ذلك قد أفاده لفظ (كلما)، وليس الفعل المضارع (يتوسم)، وموقفه من تقديم المسند إليه المسبوق باستفهام على خبره الفعلى الماضوى المثبت، فى (آلله أذن لكم)،

وإنكاره استثناء الشيخ لهذه الآية من نظائرها، وموقفه من السر فى الخلل النظمى فى بيت الفرزدق، وموقفه من الفصل بين النظم فى الشعر، والنظم فى النثر، فستجده فى كل هذه المواقف يدعى لنفسه آراء مذكورة فى كتب القدماء، وأنه جد فى العثور عليها ليلقى بها فى وجه الشيخ، مما يدل على أنه (كان يحرص دائما على التشويش على مقالة القدماء، ويوهم النفوس الصغيرة بأن له فى البلاغة والنظم فقها جديدا، والواقع خلاف ذلك)[1].

٣- وقد وجدناه فى تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى (الماضوى المثبت)، يزعم أن القصر المستفاد من هذا النظم ليس بحاجة إلى قرينة تدل عليه من المقام أو السياق، وهو ما لا يستقيم مع ما استقر عند البلاغيين، من أن طرق القصر، وأساليب التأكيد، ترتبط فى دلالتها بالمقام، ولا تستغنى عن السياق.

٤- وقد وجدناه يتحمس للأغراض البلاغية اللفظية الهشة، ولو على حساب الأغراض البلاغية النابعة من المعنى، والمرتبطة بالمقام والسياق، ففضلا عن تعميم القول بمراعاة الوزن أو القافية، ومراعاة السجع أو الفاصلة، وترديد ذلك فى مواطن كثيرة، فإنا نجده ينكر على عبد القاهر ما قرره، فى حسن البديع اللفظى، وأنه يرجع إلى المعنى، ويذهب إلى أن الحسن فى ذلك يرجع إلى الجرس الصوتى، والموسيقى، بل ويتهم عبد القاهر فيما صنع هنا بالمبالغة والمغالاة،

---

(١) راجع (دلالات التراكيب) (ص: ١٦٢-١٦٣).

وكثيرا ما تجده يصف الشيخ بأوصاف من هذا القبيل، كالتكلف، والشطط، وإجهاد النفس، والإكثار من التمثيل بأمثلة مصنوعة، مع أن كتابه مشحون بأمثلة مؤلفة، وأساليب عامية.

٥- وقد وجدناه لا يعبأ عند الاستشهاد بآية قرآنية، أن يسبقها بعبارة: (قال الله تعالى) مثلا، ولا يذكر اسم السورة، ولا رقم الآية فيها، وهذا كله يجعلنا نوصي بالحذر الشديد، لمن يدرس هذا الرجل .

# أهم مصادر البحث ومراجعه

١ - الإتقان فى علوم القرآن - للسيوطى، طبع الحلبى (الرابعة) ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .

٢ - أساس البلاغة - للزمخشرى ، ط (الهيئة) (الثالثة) ١٩٨٥م .

٣ - أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجانى، ط(دار المدنى) ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

٤ - إعجاز القرآن - للباقلانى، ط (دار المعارف) (الرابعة) ١٩٧٧م .

٥ - إعجاز القرآن - للرافعى، (دار الكتاب العربى) (التاسعة) ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م .

٦- الإعجاز القرآنى، وجوهه وأسراره ، د/ عبد الغنى بركة، ط (وهبة) ، (الأولى) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٧- البرهان فى علوم القرآن للزركشى، ط (مكتبة التراث) بالقاهرة، تحقيق محمد أبى الفضل .

٨ - بيان إعجاز القرآن للخطابى، ضمن (ثلاث رسائل) ط دار المعارف .

٩- تحرير التحبير لابن أبى الأصبع ، ط (المجلس الأعلى) ١٩٨٣م، تحقيق د/حفنى شرف .

١٠ - تفسير البيضاوى - دار إحياء التراث - بيروت .

١١- تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، طبع الدار التونسية .

١٢ - حاشية الشهاب على البيضاوى - دار إحياء التراث - بيروت .

١٣ - حجج النبوة، للجاحظ، ضمن (رسائل الجاحظ)، نشر (الخانجى)، تحقيق عبد السلام هارون .

١٤ - الحيوان للجاحظ، ط (دار صعب) بيروت (الثانية) ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م .

١٥ - الخصائص، لابن جنى، دار الهدى بيروت، تحقيق محمد على النجار .

١٦- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق (محمود شاكر) (الخانجى) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٧ - دلالات التراكيب، للدكتور أبو موسى، نشر مكتبة وهبة ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م .

١٨ - سمات البلاغة عند ا لشيخ عبد القاهر، د/محمد جلال الذهبى (الأمانة) بمصر.

١٩ - الطراز للعلوى - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٠- عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى، د/ البدراوى زهران، ط (دار المعارف) (الثانية) ١٩٨١م .

٢١ - عروس الأفراح، للسبكى، ضمن (شروح التلخيص) ط (الحلبى) ١٩٣٧م .

٢٢- القاموس المحيط، للفيروز آبادى (الطبعة الثانية) ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٣ - قضية اللفظ والمعنى، د/ على العمارى، ط (الأولى) ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .

٢٤ - الكشاف للزمخشرى - دار الفكر - ط الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

٢٥ - لسان العرب، لابن منظور، ط (دار المعارف) بمصر .

٢٦- المثل السائر، لابن الأثير (ضياء الدين) ط (نهضة مصر) ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م .

٢٧ - معاهد التنصيص، لعبد الرحيم العباسى (السعادة) ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.

٢٨ - المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، جـ١٦ (إعجاز القرآن)، للقاضى عبد الجبار، ط (مطبعة دار الكتب) ١٩٦٠م ، تحقيق (أمين الخولى) .

٢٩- مناهج تجديد، للأستاذ أمين الخولى، دار المعرفة (الأولى) سبتمبر ١٩٦١م .

٣٠ - من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس ط (الأنجلو) (السابعة) ١٩٩٤م .

٣١ - من حديث الشعر والنثر، د/ طه حسين (دار المعارف) ط (التاسعة) .

٣٢- موقف الدكتور أنيس من التقديم عند عبد القاهر، بحث بمجلة كلية اللغة بأسيوط لكاتب هذا البحث .

٣٣ - موسيقى الشعر للدكتور ابراهيم أنيس، ط (الأنجلو) ١٩٩٧م (السابعة) .

٣٤ - نظرية العلاقات أو النظم د/ محمد نايل، ط (دار المنار) ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م .

٣٥ - نظرية المعنى فى النقد العربى ، د/ مصطفى ناصف - دار الأندلس .

٣٦- النقد المنهجى - د/ محمد مندور ، ط (نهضة مصر) ١٩٧٢م .

٣٧ - النكت فى إعجاز القرآن، للرمانى - ضمن ثلاث رسائل - ط (دار المعارف) .

**أ.د / عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر**

**أستاذ البلاغة والنقد بالكلية**